مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٦٠

الخميس، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أليمو	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد ثامبرانا
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألِن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في ميانمار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ميانمار

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بنغلاديش وميانمار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بسعادة السيد ثانغ تون، المبعوث الخاص لمستشارة الدولة ومستشار الأمن الوطني في ميانمار.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن الأزمة في ميانمار.

في ٢ أيلول/سبتمبر، وجهت رسالة إلى المجلس أحث فيها على بذل جهود متضافرة لمنع استمرار تصعيد الأزمة في ولاية راخين الشمالية. ومما يشجعني أن المجلس قد ناقش الحالة أربع مرات في أقل من شهر.

إن الواقع الميداني يتطلب اتخاذ إجراءات، بل وإجراءات عاجلة، لحماية البشر والتخفيف من معاناتهم والحيلولة دون مزيد من عدم الاستقرار ولمعالجة الأسباب الجذرية للحالة والتوصل إلى حل دائم بعد طول انتظار. وأنا أستند في الإحاطة الإعلامية التالية إلى تقاريرنا الواردة من أرض الواقع وإلى أفضل تقدير متاح لدينا لما حدث وما لا يزال يحدث وما يتعين القيام به.

لقد تدهورت الأزمة الراهنة بصورة مطردة منذ الهجمات التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان على قوات الأمن في ميانمار في ٢٥ آب/أغسطس. وإنني أكرر إدانتي لهذه الهجمات اليوم. ومنذ ذلك الحين، تدهور الوضع ليصبح أسرع حالة طوارئ ناتجة عن تدفق اللاجئين في العالم تفاقما وليتحول إلى كابوس من المنظور الإنساني ومن منظور حقوق الإنسان. وما زلت أدعو سلطات ميانمار إلى اتخاذ ثلاث خطوات فورية: أولا، إنهاء العمليات العسكرية؛ وثانيا، السماح بالوصول غير المقيد للدعم الإنساني؛ وثالثا، كفالة العودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة للاجئين إلى مناطقهم الأصلية.

أود الآن أن أستعرض ما نعرفه عن العمليات العسكرية التي جرت منذ ٢٥ آب/أغسطس.

بينما ترد روايات متضاربة في بيئة شديدة التعقيد، فإن بعض العناصر واضحة. لقد فر ٥٠٠ ٠٠٠ مدني على الأقل من ديارهم والتمسوا الأمان في بنغلاديش. وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للنازحين غير معروف، يُقدر أن ٩٤ في المائة منهم من الروهينغيا. وهذه الحالة الإنسانية المأساوية لا تشكل تربة خصبة للتطرف فحسب، بل إنها تعرض أيضا الفئات الضعيفة، بمن فيهم الأطفال الصغار، لخطر الوقوع فريسة للعناصر الإجرامية، بما في ذلك الاتجار. وقد وردتنا روايات تقشعر لها الأبدان على لسان الأشخاص الفارين، ومعظمهم من النساء والأطفال والمسنين. وهذه الشهادات تشير إلى أعمال عنف مفرط وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإطلاق العشوائي للأسلحة ووجود الألغام الأرضية واستخدام العنف الجنسي. وهذا أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف فورا.

إن القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير واضحة: أي استعمال للقوة من جانب السلطات يجب أن يحترم التزامات ميانمار في مجال حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي وأن يمتثل لمعايير حقوق الإنسان الراسخة. وفي المقام الأول، فإن هذه الأعمال يجب أن تحترم احتراما كاملا الحقوق الإنسانية للمتضررين، بغض النظر عن العرق أو الدين. ويجب أن يتناسب

استعمال القوة الفتاكة، حتى في حالات الطوارئ، مع التهديد للنظام العام، ويجب توخي أقصى درجات الحيطة للتقليل إلى أدنى حد من الإصابات والخسائر في الأرواح، لا سيما في صفوف الأشخاص العُزل والمجتمعات المحلية.

وتزعم السلطات أن العمليات الأمنية قد انتهت في ٥ أيلول/سبتمبر، في أعقاب عمليات نزوح كبير للسكان في ولاية راخين الشمالية، حيث كان أبناء الروهينغيا يشكلون الأغلبية. ومع ذلك، يبدو أن عمليات النزوح مستمرة، حيث تفيد تقارير بإحراق قرى المسلمين، فضلا عن أعمال نهب وأعمال ترهيب. وذكرت سلطات ميانمار نفسها أن ما لا يقل عن ١٧٦ قرية من إجمالي ٤٧١ قرية للمسلمين في ولاية راخين الشمالية قد باتت مهجورة تماما.

وفي بلدة راثدونغ، فر ثلاثة أرباع السكان الروهينغيا منها. وأحرقت معظم القرى والمخيمات الثلاثة السابقة للنازحين سويت بالأرض. ولم يتبق في راثدونغ إلا خمس مجموعات مسلمة معزولة. وفي الأماكن الأخرى أيضاً، كانت معظم القرى المهجورة يسكنها أغلبية من المسلمين.

ويبدو هناك نمط مقلق جداً للعنف الذي تعقبه تحركات كبيرة لمجموعة عرقية ما من ديارها. والفشل في التصدي لهذا العنف الممنهج قد يؤدي لانتشاره إلى ولاية راخين بوسط البلاد، حيث قد تضطر مجموعة أخرى قوامها ٢٥٠ ٠٠٠ مسلم إلى النزوح. ومجتمعات راخين تفوقهم عدداً، وينخرط بعضها في أعمال اقتصاص عنيفة ضد جيرانهم المسلمين.

ويجب أن ينتهي العنف في راخين – سواء من قبل الجيش أو العناصر المتطرفة داخل المجتمعات. وعلى سلطات ميانمار أن تفي بالتزامها الأساسي بكفالة سلامة وأمن جميع الطوائف واحترام سيادة القانون من دون تمييز.

أود الآن أن أنتقل إلى مسألة الوصول الإنساني. فمن الأهمية بمكان أن توفر لوكالات الأمم المتحدة وشركائنا غير الحكوميين إمكانية الوصول الفوري والآمن إلى كافة المجتمعات المتضررة. ويساورني بالغ القلق إزاء مناخ العداء للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية السائد حالياً. وقد يؤدي ذلك إلى عنف غير مقبول، مثل الهجمات التي شنها القرويون من سكان راخين في سيتوي مؤخراً واستهدفت لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وقد ذكرت سلطات ميانمار مرارا خلال الأيام القليلة الماضية أن الوقت ليس مناسباً لاستئناف الوصول الإنساني بدون عوائق. وبالنظر إلى الاحتياجات الضخمة، فإننا نأسف لهذا الموقف بشدة. ينبغي السماح للأمم المتحدة بالوصول إلى المناطق المتضررة دون إبطاء.

وأود أيضاً أن أتناول مسألة العودة الآمنة للاجئين إلى مواطنهم الأصلية. وأطلب إلى أعضاء مجلس الأمن أن يضموا أصواتهم إلى صوتي من أجل حث كل أولئك الذين فروا إلى بنغلاديش على ممارسة حقهم في العودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة إلى ديارهم. وقد التزمت سلطات ميانمار باستخدام الإطار الذي حدده وزيرا خارجية بنغلاديش وميانمار في الإعلان المشترك لعام ١٩٩٢ لتسهيل عمليات العودة هذه. وقد تكون هذه نقطة انطلاق مفيدة، ولكنها ليست كافية في الظروف الراهنة.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الإطار لا يشير إلى مسألة تسوية الأسباب الجذرية للنزوح. وعلاوة على ذلك، فإنه يتطلب من الروهينغيا الفارين إبراز وثائق قد يتعذر عليهم تقديمها. والأمم المتحدة ملتزمة بخطة العودة الطوعية، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذا الجهد. وينبغي أن يشمل ذلك تقديم المساعدة الإنمائية إلى قرى العائدين إلى ديارهم، وتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين فيما يتعلق بالتحقق والمواطنة.

والعودة الطوعية إلى الوطن تتطلب أيضاً، كخطوة أولى حاسمة، تسجيل اللاجئين في بنغلاديش، باستخدام معايير مقبولة دولياً. والأمم المتحدة على استعداد لدعم ميانمار وبنغلاديش في

جميع مراحل هذه العملية الهامة. وضمان العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين إلى راخين سيتطلب استعادة الثقة المتبادلة بين المجتمعات المحلية، وذلك اتساقاً مع القانون الدولي للاجئين.

ويشكل تحسين العلاقات بين الطوائف جزءاً مهماً للغاية من التوصل إلى حل مستدام للأزمة، كما أنه من التوصيات الأساسية للجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين ترأسها كوفي عنان. وفي هذه البيئة البالغة التعقيد، يجب أن تعمل سلطات ميانمار على نزع فتيل التوتر ودعم وحماية حقوق جميع الطوائف، بما في ذلك احترام حقوق الملكية. وينبغي أن يتمكن أولئك الذين فروا من العودة إلى ديارهم في سلام وعدم مواجهة حلقة أخرى من العنف. وسيكون من المهم بشكل خاص تجنب نقل النازحين مرة أخرى إلى ظروف أشبه بالمخيمات.

وفي بنغلاديش، تواصل الأمم المتحدة تعزيز استجابتها الإنسانية. وقد زارها المفوض السامي لشؤون اللاجئين قبل أيام قليلة. وفي الأسبوعين القادمين، سيقوم برنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف بزيارة منطقة الحدود البنغلاديشية. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، سيعقد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمة الدولية للهجرة مؤتمراً للمانحين.

وفي اجتماعي في الأسبوع الماضي مع رئيسة وزراء بنغلاديش، السيدة حسينة، أعربت عن تقديري الكبير لرعاية اللاجئين. وأثني على البلدان التي تدعم بنغلاديش في استجابتها. وأود أيضاً أن أشدد على ضرورة تعزيز التعاون بين ميانمار وبنغلاديش. وفي هذا السياق، أرحب بالزيارة الرفيعة المستوى المقبلة التي سيقوم بها مسؤولون من ميانمار إلى بنغلاديش.

لقد ولدت هذه الأزمة آثاراً متعددة على الدول المجاورة والمنطقة الأوسع، بما في ذلك خطر نشوب نزاعات بين الطوائف. وينبغي ألا نفاجأ إذا فتحت عقود التمييز والكيل بمكيالين في معاملة الروهينغيا ثغرات للتطرف.

ولكي نواصل عملنا، نحتاج إلى شراكة فعالة مع سلطات ميانمار، لا سيما الجيش. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن أي أعمال يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة غير المستقرة على أرض الواقع. وأرحب بمشاركة مستشار الأمن الوطني يو ثانغ تون هنا اليوم، إلى جانب الممثل الدائم لبنغلاديش، السيد مسعود بن مؤمن. وإنني أقدر جهود مستشار الأمن الوطني للانخراط في حوار مع مختلف أصحاب المصلحة خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة.

وبالإضافة إلى المناقشات التي جرت مع الأمانة العامة بشأن التعاون في المستقبل، تواصل وفد ميانمار مع بنغلاديش من أجل استئناف الحوار. كما دعت ميانمار رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى تقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. وإنني أتطلع إلى متابعة فعالة وذات مصداقية للالتزام المعلن للسلطات بزيادة فرص الوصول، بما في ذلك للمجتمع الدولي ووسائط الإعلام والجهات الفاعلة في المجال الإنساني. كما أن التعاون الإقليمي مع ميانمار سيكون أساسياً، والأمم المتحدة تؤيد ذلك تأييداً كاملاً.

وأرحب بالدور الهام الذي تضطلع به وزيرة خارجية إندونيسيا، مارسودي، في هذا الصدد. وهي قد دعت إلى اعتماد نهج يؤكد على الخطوات الثلاث التي أشدد عليها، وهو ما تسعى إليه بلدان كثيرة أيضاً.

إن هذه الأزمة قد أكدت الحاجة الماسة إلى إيجاد حل سياسي للأسباب الجذرية للعنف. وجوهر المشكلة يكمن في انعدام الجنسية المطول وما يرتبط به من تمييز. وتوصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين توفر مخططا للمستقبل الأطول أجلا.

إن مسلمي ولاية راخين ينبغي أن يحصلوا على الجنسية. وقانون المواطنة الحالي في ميانمار لا يسمح في الوقت الحالي إلا

بالمواطنة الجزئية. ونشجع ميانمار على تنقيح ذلك التشريع بما يتماشى مع المعايير الدولية. وفي غضون ذلك، ينبغي أن تتيح عملية تحقق فعالة، كما كان متوقعاً في السابق، منح الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على الجنسية بموجب هذه القوانين. ويجب أن يتمكن كل الآخرين من الحصول على وضع قانوني يسمح لهم بأن يعيشوا حياة طبيعية، بما في ذلك التمتع بحرية التنقل والوصول إلى أسواق العمل والتعليم والخدمات الصحية. وأدعو قادة ميانمار، بمن فيهم القادة العسكريون، إلى إدانة التحريض على الكراهية العنصرية والعنف، واتخاذ جميع التدابير لنزع فتيل التوترات بين الطوائف.

وقد أحطنا علماً بإعلان سلطات ميانمار أن ما من أحد فوق القانون. وهناك حاجة واضحة لضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات لحقوق الإنسان، وكبح العنف الحالي والحيلولة دون وقوع انتهاكات في المستقبل.

والأمم المتحدة ستظل شريكاً وثيقاً لميانمار في معالجة تلك المسائل الملحة. وليس لدينا جدول أعمال خلاف مساعدة ميانمار على النهوض برفاه جميع السكان. وليس لدينا مصلحة سوى أن نرى جميع الطوائف تتمتع بالسلام والأمن والازدهار والاحترام المتبادل. ونحن ملتزمون بتخفيف معاناة الكثير من المستضعفين التي تتحطم لها القلوب – مع إيجاد حل دائم يؤكد القيم المشتركة ويعزز الاحترام المتبادل ويدعم الكرامة الإنسانية. وأدعو مجلس الأمن إلى الوقوف متحداً وأن يدعم جهودنا من أجل إنهاء هذه المأساة على وجه الاستعجال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألِن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى كل الجهود التي بذلها من أجل عرض هذه المسألة على مجلس الأمن.

إن المملكة المتحدة، بوصفها صديقاً قديم العهد لشعب بورما، قد روعتها مشاهد العنف الذي اندلع خلال الشهر الماضي. وما بدأ كسلسلة من الهجمات التي شنها جيش أراكان روهينغيا للإنقاذ قد تحول إلى أزمة إنسانية طاحنة، باتت الآن تشكل تهديداً للاستقرار والأمن في المنطقة.

لقد سمعنا جميعاً الأخبار. سمعنا جميعاً عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء وحرق القرى. سمعنا عن القسوة والعنف الجنسي والألغام الأرضية التي تبث على طول الطرق التي يسلكها اللاجئون. وقد فر نصف مليون شخص، يحمل كثير منهم آثار العنف. والغالبية العظمى من هؤلاء من مسلمي الروهينغيا، وإن كان منهم بوذيون وهندوس وأقليات الأخرى، ولكن لا يخطئن أحد – تلك مأساة إنسانية وأزمة إنسانية حادة انفجرت بسرعة يكاد لا يكون لها مثيل.

بداية، أود أن أشيد بحكومة وشعب بنغلاديش على توفير الأمان والمأوى لهذا العدد الكبير من الأشخاص حتى يتمكنوا من العودة الآمنة والطوعية والدائمة إلى ديارهم في بورما. وأريد أيضا أن أنوه بالجهود الدبلوماسية الهامة التي بذلتها إندونيسيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة.

لقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الرأي العام العالمي، سواء في أوساط البلدان أو المنظمات الدولية، متفق بشأن هذه المسألة. وفي مواجهة هذا الرأي، فإن بورما، وتحديدا القوات العسكرية البورمية، مسؤولة عن الاستجابة. وتتحمل القوات العسكرية البورمية المسؤولية الرئيسية عن حل هذه الأزمة، ولكن ثمة مخرج منها.

أولا، يجب على جيش بورما تحت قيادة القائد العام مين أونغ هلاينغ الكف فورا عن أعمال العنف في ولاية راخين وكفالة حماية جميع المدنيين، بما في ذلك الروهينغيا. وفي هذه القاعة، أكرر إدانة حكومة بلدي للهجمات التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان في الشهر الماضي، ولكن العمليات العسكرية المضادة كانت مفرطة، وارتكبت جماعات حراس الأمن الأهلية أعمال عنف طائفي بلا هوادة. ولا يمكن لذلك أن يستمر. ولا بد لخطاب الكراهية والتحريض على العنف أن يتوقف. ويجب على القوات العسكرية في بورما التصرف على الفور والالتزام بسيادة القانون. ونحن مهتمون بصفة خاصة بكفالة عدم تفشي العنف وامتداده إلى وسط ولاية راخين.

ثانيا، من الضروري أن تمنح السلطات البورمية وكالات الأمم المتحدة وشركاءها إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عائق إلى ولاية راخين. ونرحب بتعاون الحكومة مع الوكالات الإنسانية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ونرحب بجهود الصليب الأحمر الرامية إلى التصدي للأزمة. ولكن الاحتياجات الإنسانية داخل ولاية راخين تفوق بشكل كبير قدرات الصليب الأحمر. ووكالات الأمم المتحدة وشركاؤها هم وحدهم القادرون على توفير المساعدة العاجلة لإنقاذ الأرواح على النطاق المطلوب. ونعتقد أن على السلطات تخفيف نبرة الخطاب المعادي للأمم المتحدة ووقفه على الفور في وسائط الإعلام الحكومية.

ثالثا، ينبغي لبورما أن تعمل مع بنغلاديش لإيجاد وسيلة آمنة وطوعية ومستدامة لعودة الأشخاص الذين فروا من ولاية راخين إلى ديارهم. ونرحب بالتزام الحكومة المدنية بالحق في العودة، لكن الترتيبات السابقة كانت غير كافية. وهناك حاجة إلى عملية تسمح للأشخاص الذين فروا بالتسجيل كلاجئين. ويجب أن تعترف تلك العملية بأن الكثيرين فروا دون وثائق، أو لم يكن لديهم وثائق في المقام الأول، وأن تسمح للأشخاص بالعودة إلى ديارهم ومواطنهم الأصلية بأمان وبصورة طوعية وعلى نحو مستدام. ونرحب باستعداد الأمم المتحدة لدعم هذا المسعى.

رابعا، إن توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين يجب أن تنفذ على وجه السرعة وبالكامل. ونرحب بالتزام السلطات في بورما علنا بذلك وبإنشاء لجنة وزارية لتنفيذ التوصيات بشأن ولاية راخين. ومن الضروري أن نشهد الآن تقدما، ولا سيما بشأن المواطنة.

خامسا، نحث السلطات في بورما على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق المعنية بميانمار التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. وإن كان لدى السلطات في بورما أي شك حول ما يحدث، فإنه يمكنها التحقق من التقارير بصورة مستقلة وإخضاع المسؤولين للمساءلة.

ينظر المجلس في العديد من الأزمات في جميع أنحاء العالم، ولكن الحالة في بورما تؤثر على الكثيرين منا حول هذه الطاولة تأثيرا حادا بصفة خاصة. وقد وقف الكثيرون منا هنا اليوم إلى جانب شعب بورما لسنوات طويلة، وشاهدوا الخطوات الملهمة المتخذة صوب الديمقراطية ورحبوا بعودة البلد مرة أخرى إلي المجتمع الدولي بحفاوة شديدة.

وبالنظر إلى تاريخنا والصداقة الطويلة الأمد مع داو أونغ سان سو كي، لا نزال ملتزمين تجاه بورما وتجاه جميع أبناء شعبها. ونود أن نرى مزيدا من التقدم نحو الديمقراطية، ونود أن تزدهر بورما داخل المجتمع الدولي. والتزامنا هو السبب في أننا نتكلم بصراحة شديدة اليوم في هذه القاعة. إن هذه الأزمة تلقي الآن بظلالها الثقيلة على سمعة بورما الدولية وعلى قادتها وعلى قواتها العسكرية. ويجب على السلطات البورمية الآن اتخاذ القرارات التي ستحدد مكانها في فصول التاريخ. ويمكنها أن تختار إنهاء العنف وحماية المدنيين والدفاع عن حقوق الإنسان ويمكنها أن تختار السماح بوصول المساعدات الإنسانية، بما في

ذلك من جانب الأمم المتحدة. ويمكنها العمل مع بنغلاديش لعودة اللاجئين، وبوسعها معالجة القضايا الطويلة الأجل التي أثارتها اللجنة الاستشارية لولاية راخين. ولكن إن لم تفعل ذلك، فستجد نفسها على الجانب الخاطئ من التاريخ، ويجب على المجلس حينها التأهب لاتخاذ المزيد من الإجراءات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

عانى العالم لأكثر من أربعة أسابيع من آثار الصور القادمة من بورما والتي ما كان ينبغي أن نراها على الإطلاق. والأهم من ذلك بكثير، أننا شهدنا صورا لأعمال ما كان ينبغي لبشر على الإطلاق أن يقاسيها. لقد شهدنا نساء وأطفالا مرعوبين فارين من ديارهم وليس معهم إلا ملابسهم يحملونها على ظهورهم. وشهدنا أشخاصا يغرقون أثناء محاولاتهم عبور الأنهار للوصول إلى بر الأمان. وشاهدنا جثثا تطفو على سطح الأنهار وقرى أُحرقت تماما. وسمعنا تقارير عن رجال ونساء وأطفال جُمعوا واحتجزوا، حيث قُتل بعضهم بوحشية. وشهدنا صورة مروعة لأم وأب شابين يحتضنان جثة ابنهما الرضيع الذي توفي أثناء الفرار من العنف في ولاية راخين.

وقد تحدث الوزير تيلرسون مع مستشارة الدولة أونغ سان سو كي. واجتمعت أيضا مع مستشار الأمن الوطني في بورما خلال أسبوع الاجتماعات الرفيعة المستوى في الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرا. وحاولنا التواصل مع جيش بورما على أعلى المستويات. وندعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تهدئة حدة العنف وتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية. ويتواصل النزوح الجماعي للأشخاص المصابين والمرعوبين عن بورما، في حين أن الحكومة ترفض الاعتراف بخطورة الحالة. ولا يزال الآن مئات الآلاف من اللاجئين الروهينغيا في بنغلاديش لأنهم في حالة خوف من العودة إلى ديارهم. ويجب على القادة في بورما الاعتراف بالحقائق على أرض الواقع.

عندما اجتمعنا آخر مرة للنظر في الأزمة البورمية، أعربت عن إدانتنا للهجمات على المواقع الأمنية في ٢٥ آب/أغسطس. وأكرر تلك الإدانة اليوم. وأدين أيضا ما ورد في تقارير عن وقوع أعمال عنف ضد طوائف الأقليات الأخرى في ولاية راخين. ولكن خطورة تلك الهجمات تتضاءل أمام ما حدث منذ ذلك الحين من أعمال عنف غير متناسب وعشوائي. ولا يمكن أن نخاف من تسمية الإجراءات التي تتخذها السلطات البورمية باسمها — إنها حملة وحشية مستمرة من أجل تطهير البلد من أقلية عرقية، ويجب أن تجلب العار على كبار القادة في بورما الذين ضحوا بالكثير من أجل جعل بورما دولة ديمقراطية منفتحة.

تدعي الحكومة البورمية أنها تحارب الإرهابيين. وإن كان ذلك صحيحا، فإن عليها السماح بدخول وسائط الإعلام وبوصول المساعدات الإنسانية لدعم ادعاءاتها. وإن كان الإرهابيون هم المشكلة، فإن على القوات العسكرية أن توضح كيف سيسهم قتل الأطفال وإجبار الأسر على ترك ديارها في جعل بورما أكثر أمنا. وتجاهلت القوات العسكرية البورمية دعوات للرد على تلك الهجمات بالتركيز على تحديد وملاحقة الجناة. وبدلا من ذلك، فإن ما يحدث هو اعتداء وحشي لا يحقق العدالة في بورما. وهو يعزل البلد أكثر عن المجتمع الدولي.

وقد قوضت استجابة الحكومة الاستقرار الأمني في بورما وانتقالها الديمقراطي الهش. وتقع على الحكومة مسؤولية استعادة سيادة القانون ومنع شن المواطنين لهجمات بالنيابة عنها. وهي مسؤولية قائمة بغض النظر عن هوية الأفراد أو الجماعات المستهدفين بتلك الهجمات. وتفاقمت الحالة المتردية أصلا جراء اللغة الخطابية الطنانة من جانب القنوات العسكرية الرسمية داخل بورما، والأسوأ من ذلك، أن تلك اللغة تشجع وجهات نظر قبيحة بين أبناء شعب بورما. وقد بين لنا التاريخ ماذا يحدث حينما لا تتم معارضة تلك الآراء. وولى زمن الكلمات

الدبلوماسية التي تنم عن حسن النوايا في المجلس. ويجب علينا الآن النظر في اتخاذ إجراءات ضد قوات الأمن البورمية، الضالعة في الاعتداءات وفي تأجيج الكراهية بين المواطنين

والإجراءات المطلوبة الآن لحل هذه الأزمة واضحة للغاية.

أولا، على القوات العسكرية في بورما احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. أما أولئك الذين اتهموا بارتكاب انتهاكات، فإنه يجب عزلهم من المسؤوليات القيادية فورا ومحاكمتهم بتهمة ارتكاب أخطاء. ويجب على أي بلد يقوم حاليا بتقديم الأسلحة إلى القوات العسكرية البورمية أن يعلق هذه الأنشطة حتى اتخاذ تدابير كافية للمساءلة.

ثانيا، يجب على السلطات البورمية أن تسمح فورا لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة وغيرها من منظمات الإغاثة بإيصال المساعدات الإنسانية على نحو سريع وآمن وبدون عوائق. وأشرنا إلى قرار الحكومة بالعمل مع الصليب الأحمر الدولي على توزيع المعونة، لكن الحكومة لم تسمح لمنظمات الإغاثة الأخرى بإمكانية وصول ذات مغزى إلى ولاية راخين الشمالية. فإذا كانت السلطات البورمية صادقة بشأن رغبتها في عودة هؤلاء الأشخاص المشردين إلى ديارهم، لماذا لا تريد إيصال الغذاء والعلاج إلى أولئك الناس؟ ويلزم أن تعمل الحكومة مع جميع الشركاء الذين يمكنهم أن يعينوا على إيصال المساعدة إلى جميع المجتمعات المحلية المتضررة. وإلا، فإن هناك خطرا كبيرا بأن يتأخر إيصال المساعدة المنقذة للحياة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

ثالثا وأخيرا، على الحكومة أن تلتزم بالترحيب بعودة جميع الأشخاص المشردين إلى ديارهم الأصلية. وشعرنا بالسرور لرؤية الالتزام الذي قطعته مستشارة الدولة في خطابها لحالة الاتحاد بالسماح لمن فروا من أعمال العنف بالعودة الطوعية إلى ديارهم حينما يكون القيام بذلك مأمونا. إننا جميعا سنراقب لنرى إن كانت الحكومة ستتبع ذلك التعهد بالوفاء به. وندعو المسؤولين في بورما إلى العمل مع حكومة بنغلاديش على وضع إطار من أجل عمليات العودة على النحو الذي اتفقت عليه الحكومتان، وهي فكرة تحظى بالدعم الدولي.

وفي غضون ذلك، شهدنا السخاء الذي أبدته حكومة بنغلاديش في قبول اللاجئين البورميين وإيوائهم. وتقدم الولايات المتحدة مبلغ ٩٥ مليون دولار لدعم الاحتياجات الإنسانية الملحة في بورما وبنغلاديش، ولكن بالنظر إلى احتمال فرار المزيد من الأشخاص عبر الحدود، بالإضافة إلى استمرار الأمطار الموسمية والاحتياجات الإنسانية القائمة بالفعل في بنغلاديش، فإن ذلك السخاء لن يكون كافيا. إن خطر انتشار ذلك النزاع إلى بلدان أخرى في المنطقة خطر حقيقي. وستكون هناك حاجة إلى تقديم دعم إضافي لمنع نشوب نزاع أوسع نطاقا. وربما ما يبعث على الإحباط بشأن النزاع حقيقة أننا كان ينبغي أن نتوقع نشوبه. لقد شهدت المجتمعات المحلية المختلفة في ولاية راخين فترات من التعايش السلمي، ولكنها شهدت أيضا فترات للعنف الشديد وخلال فترات تلك الانفجارات عانى الروهينغيا من التمييز وحرموا من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها مواطنو بورما.

في ختام ملاحظاتي، أود أن أتكلم مباشرة إلى الشعب البورمي. وأود أن أحتكم إلى الخير والأمل من أجل المستقبل الذي يكمن في قلوب الأغلبية الساحقة منهم. فالكثيرون منهم ضحوا كثيرا من أجل بناء بلد أفضل. وأعلم أنهم أصيبوا بالغثيان من صور العنف القادمة من بورما وتشاهد في جميع أرجاء العالم، ولكن تحقيق هدف بناء بورما المنفتحة والديمقراطية لا يزال ممكنا. ونناشدهم أن يتمسكوا بقوة بتلك الرؤية، وألا يتخلوا عنها وألا يقنعوا بالقادة الذين يتخلون عنها أيضا. إن كل بورمي رجل وامرأة وطفل هم أطفال الله ذوو المكانة الأدبية المتساوية. وينبغي أن يبقوا أقوياء في ذلك الاعتقاد، وسينعمون بالمستقبل الذي حلموا به – المستقبل الذي يستحقونه.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يسر الوفد السنغالي أن مجلس الأمن قرر أخيرا عقد إحاطة إعلامية علنية

بشأن الحالة الخطيرة التي ظلت تتطور في ولاية راخين لشهور عديدة الآن. وهي حالة وصلت إلى مستوى غير مسبوق بعد الهجمات غير المقبولة التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان على قوات الأمن في ميانمار .

وفعلا لا يمكن تحمل المأساة. ويفر مئات الآلاف من الأشخاص، معظمهم من الأطفال والنساء والمسنين، من أعمال العنف والانتهاكات من جميع الأنواع، التي وصفت للتو، بغية التماس اللجوء والأمان حيث يمكنهم ذلك، لا سيما في بنغلاديش المجاورة. ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بسخاء شعب بنغلاديش وسلطاتها وشجاعتهما في الترحيب بطائفة الروهينغيا المنكوبة.

لقد أعربت السنغال بالفعل عن قلقها العميق فيما يتعلق بحالة الروهينغيا وأدانت بشدة أعمال العنف التي يتعرضون لها. وأشار رئيس جمهورية السنغال، فخامة السيد ماكي سال، إلى المسألة في بيان مشترك مع رئيس تركيا، السيد رجب طيب أردوغان. وإذ كان يتكلم من منبر الجمعية العامة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، قال رئيس بلدنا،

”في بورما نحن نشعر بقلق بالغ من أعمال العنف المرتكبة ضد السكان الروهينغيا المسلمين. وبما أن الاعتداء الوحشي ليس انفعالا انتقائيا إطلاقا، فإن السنغال تناشد المجتمع الدولي بقوة اتخاذ إجراء لوضع حد لهذه المأساة الإنسانية الحقيقية“.

ولذلك، من حسن الطالع أن مجلس الأمن استجاب لتلك الدعوة الملحة إلى العمل ووافق على الطلب المشترك الذي قدمته السنغال، ومصر، والسويد، وكازاخستان، والمملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، الذي يدعو المجلس إلى الاجتماع بهذه الصيغة، وتبادل الآراء، بشفافية كاملة، وتحمل المسؤولية الكاملة بشأن التهديد المتزايد للسلام والأمن الدوليين، بمشاركة ممثلي الدولتين الأشد تضررا بشكل مباشر، وهما بنغلاديش وميانمار.

وأود أن أهنئ الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي اتخذ خطوات حذرة مبكرة للغاية لنزع فتيل الأزمة، التي كانت آخذة في الاندلاع، ومنعها من الخروج عن نطاق السيطرة. فقد قام بزيارة المنطقة واجتمع مع العديد من القادة والجهات صاحبة المصلحة. وإذ تولى المسؤولية الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن المشاركة في منع نشوب أو تصعيد أي نزاع، فإن الأمين العام، في ٢ أيلول/سبتمبر، كتب إلى أعضاء مجلس الأمن للفت انتباههم إلى مسؤوليتهم فيما يتعلق بالحالة، وبشكل رئيسي، لتوجيه رسالة قوية تبرز ضرورة تقديم الدعم البناء اللازم والتعاون بهدف وضع استراتيجية سياسية لإنهاء الحلقة المفرغة في ولاية راخين. كما أصر على أهمية التزام ضبط النفس والهدوء في جهودنا لتجنب وقوع كارثة إنسانية، وكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن أهمية استمرار وجود وكالات الأمم المتحدة وموظفيها والشركاء الآخرين وكفالة أمنهم.

ويلقي البيان الذي أدلي به الأمين العام بعد ظهر هذا اليوم مزيدا من الضوء على العديد من التحديات، بما في ذلك المشاكل الإنسانية والأمنية، في هذه الحالة المعقدة للغاية. وجرى نشر شخصيات هامة أخرى، ودول أخرى وهيئات دولية أخرى وواصلت أتخاذ إجراءات تهدف إلى وضع حد لمأساة الروهينغيا، ووقف أعمال العنف ومساعدة اللاجئين والمشردين في العودة بشكل طوعي وآمن إلى أرضهم وديارهم. وبالإضافة إلى البلدان المجاورة، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ما فتئت منظمة التعاون الإسلامي نشطة للغاية، بما في ذلك من خلال فريقها للاتصال المعني بأقلية الروهينغيا المسلمة، ولم تدخر المنظمة جهدا في السعي للتوصل إلى حل عادل ودائم للأزمة.

وعلى أرض الواقع مع اللاجئين وفي جنيف على مستوى مجلس حقوق الإنسان، بل وفي نيويورك مع الأمين العام والجمعية العامة ومجلس الأمن، فإن منظمة التعاون الإسلامي،

التي تمثل فيها السنغال عضوا مؤسسا وفعالا، جمعت الأطراف معا، ودعت إلى تقديم مبادرات دبلوماسية، إلى جانب تقديم المساعدة الإنسانية الملموسة. وتجسد ذلك بوضوح في التقرير الذي أقر الاجتماع الوزاري لفريق الاتصال الذي عقد الأسبوع الماضي في نيويورك على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

وبالتالي ماذا فعل مجلس الأمن، وبخاصة ماذا عليه أن يفعل في ضوء البيان الذي استمعنا إليه للتو من الأمين العام والتقارير، فضلا عن البيانات التي سنستمع إليها من ممثلي ميانمار وبنغلاديش؟

بعد المناقشات الأولية التي أجريناها بشأن هذا الموضوع تحت بند ”أية مسائل أخرى“، يبدو لنا أن الوقت قد حان لإجراء مناقشات موضوعية – في مشاورات سرية – وتحديد الكيفية التي سنتابع بها هذه الإحاطة الإعلامية. وبفضل التوصيات الجريئة الواردة في التقرير النهائي للجنة الاستشارية لولاية راخين برئاسة كوفي عنان، الذي طلبته حكومة ميانمار ذاتها، والتزمت الحكومة أيضا بجرأة بتنفيذه، فإننا نعرف الآن أكثر عن الأسباب الجذرية للنزاع وسبل ووسائل حله على أساس دائم.

ودون الإخلال بما قد نقرر أن نفعله أو لا نفعله بعد تبادل الآراء اليوم، في البداية يود الوفد السنغالي أن يكرر التأكيد على إدانته الشديدة للعنف الذي تفشى على نطاق واسع في ولاية راخين في ميانمار، أياً كان الجانب الذي ارتكبه، بما في ذلك الهجمات غير المقبولة على قوات الدفاع والأمن في ميانمار من قِبل الحركة المسلحة، جيش إنقاذ الروهينغيا أراكان. ولا يخطئن أحد: فإن الدعم الثابت للروهينغيا والتضامن الفعال معهم اللذين أعربت عنهما السنغال عن حق، وهم الذين تعتبرهم الأمم المتحدة أكثر الأقليات الدينية تعرضا للاضطهاد في العالم، لا يسمحان بأي قبول للأعمال الإرهابية.

إن وضوح ووحدة مناشدة المجتمع الدولي لحكومة بورما يجسدان مدى خطورة هذه الحالة، التي من المحتمل أيضا أن تؤجج التطرف العنيف. وتدين منظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي جميع أعمال القمع العشوائية وغير المتناسبة التي تواجه الروهينغيا. وقد أدان قادة منظمة المؤتمر الإسلامي الذين اجتمعوا في مؤتمر القمة المعقود بأستانا، في كازاخستان، يومي ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر، العنف ودعوا إلى إجراء تحقيق مستقل في جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد أقلية الروهينغيا. وبناء على ذلك، نرى أنه ينبغي لتفكيرنا الاسترشاد بأهداف رئيسية ثلاثة.

أولا، ينبغي أن تتوقف العمليات العسكرية من أجل وضع حد للحملة ضد الروهينغيا، وكذلك التمييز بوضوح بين المتمردين والسكان المدنيين. ولذلك ينبغي اتخاذ تدابير ملائمة لضمان مساءلة جميع المذنبين بارتكاب الانتهاكات.

ثانيا، يجب الامتثال للقانون الدولي الإنساني امتثالا صارما من أجل ضمان إمكانية الوصول الكامل وغير المشروط وبدون عراقيل للمساعدة الإنسانية، وعودة اللاجئين الطوعية وبكرامة إلى محافظاتهم وقراهم الأصلية. وفي هذا الصدد، نحيط علما باستعداد حكومة ميانمار للعمل على نحو وثيق مع بنغلاديش، والتزامها بذلك، استنادا لخبرات الفريق العامل الذي قام البلدان بإنشائه في عام ١٩٩٣.

ثالثا، يجب أن يكون هناك حل حاسم فيما يتعلق بالمعاملة التمييزية للروهينغيا ؛ وينبغي لذلك الحل التركيز على الأسباب الجذرية للعنف، بما في ذلك مسألة الجنسية، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعرق بموجب قانون عام ١٩٨٢ الذي حوّل تلك الأقلية إلى أكبر الأقليات عديمي الجنسية عددا في العالم.

تحث السنغال بقوة ميانمار على أن تنفذ بالكامل التوصيات الواردة في تقرير اللجنة التي يرأسها عنان. وما زلنا نأمل في أن يكون هذا التقرير بمثابة إطار يفضي إلى إقامة

مجتمع حيث يستبدل الرفض والاستنكار بالانفتاح على الحوار. هذا هو السبيل الوحيد الذي سيمكن جميع المجموعات العرقية والدينية في ميانمار، مجتَمِعة، من إغناء تاريخ ولاية راخين الطويل والعريق وتقاليدها الثقافية الثرية والمحافظة عليها، والالتزام بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي يتمثل أحد أهدافها الأساسية في إرساء مجتمعات مسالمة لا يتخلف فيه أحد عن الركب. وهذا هي رغبة بلد مثل السنغال، التي تتسم سياستها الخارجية أساسا بالإيمان الثابت بالحوار بين الشعوب من جميع الفئات الإثنية والأعراق والديانات واللغات، وقد صمدت تلك السياسة أمام اختبار الزمن.

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر إلى الأمين العام على حضوره هذه الجلسة الهامة، وعلى الكلمة الوافية والشاملة التي أحاط بها المجلس.

نجتمع اليوم لمناقشه تداعيات أزمة الروهينغيا في ميانمار، بوصفها أزمة إنسانية ملحة، فرضت نفسها على المجتمع الدولي، بكل تعقيداتها العرقية والدينية والسياسية والتاريخية، تعرضت من خلالها مئات الآلاف من الأرواح البريئة للقتل والاضطهاد والتطهير العرقي.

بينما أجبر ما يقرب من نصف مليون شخص منذ ٢٥ آب/أغسطس الماضي على الفرار والهرب والنزوح من قراهم بدافع الخوف على حياتهم، وتعرض الأمن الإقليمي في منطقة الأزمة لتهديد خطير مرشح للتفاقم، وخلق توتر وأعباء جسيمة على دول الجوار لا سيما بنغلاديش.

ترى مصر أنه ينبغي أن يرتكز الموقف الدولي حيال هذه الأزمة على مجموعة من المبادئ التي لا تزال محورية في رؤيتنا للأزمة ومسبباتها وسبل احتوائها، وعلى رأسها:

أولا، أن القضية في جوهرها إنساني يتعلق بمبدأ قبول الآخر والتعايش بين الطوائف دون تفرقة قائمة على العرق أو الدين. كما أن أي تصور بأن التهجير القسري لجزء من سكان ميانمار إلى دول الجوار يمكن أن ينهي الأزمة هو إدراك قاصر لا يعي المبادئ الإنسانية أو القانونية التي تحكم عالمنا المعاصر، كما عكسها ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي لحقوق الإنسان

ثانيا، أن خطاب الكراهية والعنف أو التهديد باستخدام العنف لا يمكن قبوله من أي طرف، وهو بالقطع مرفوض تماما من أي جهات أو مؤسسات حكومية تتحمل بالضرورة مسؤولية الحفاظ على الأرواح ووقف العنف بكافة السبل.

ثالثا، أن الرسالة التي نوجهها إلى حكومة ميانمار اليوم إنما هي رسالة من المجتمع الدولي برمته لتحمل مسؤولياتها واتخاذ إجراءات فورية لوقف العنف والسماح بنفاذ المساعدات الإنسانية، ثم الحوار مع وكالات الأمم المتحدة المعنية ودول الجوار، لإعادة اللاجئين والنازحين إلى موطنهم الأصلي داخل ميانمار، وفقا للتوصيات الصادرة عن لجنة كوفي عنان الاستشارية.

رابعا، أن تضامننا الجماعي غير المشروط مع الروهينغيا، كبشر لهم الحق في الحياة الآمنة، لا يعني بأي حال تأييدنا لأي منظمات أو ميلشيات تمارس الإرهاب بدعوى حماية سكان الإقليم، ولكن في الوقت ذاته علينا أن نسأل أنفسنا، أي خيار نتركه أمام هؤلاء الأبرياء سوى حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم؟ وعلى مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تلك الأزمة الخطيرة. وقد تحركت مصر دوليا بشكل مكثف في هذا الشأن، كما أدان فضيله الإمام الأكبر، شيخ الأزهر الشريف، ما يرتكب من جرائم في حقهم، ونادى بأهميه إنهاء المأساة الإنسانية في أسرع وقت.

تلك كانت المبادئ التي حكمت تناولنا لهذه الأزمة وتفاعلاتها المؤسفة. واليوم وقد وصلت الأمور إلى ما هي عليه الآن، فإن مصر تؤكد على أهمية التحرك على المحاور التالية:

أولا، ضرورة أن تتحمل حكومة ميانمار مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية، وسرعة التعامل مع الأزمة من خلال وقف

الأعمال العسكرية التي يقوم بها جيش ميانمار، والسماح بعودة اللاجئين إلى أراضيهم داخل ولاية راخين بعد أن فروا جراء استمرار الأزمة وتفاقمها.

ثانياً، ضرورة تقديم العون للمتضررين على الحدود بين ميانمار وبنغلاديش من خلال آليات الأمم المتحدة، لا سيما تلك المعنية بالإغاثة وحماية اللاجئين. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بدور حكومة وشعب بنغلاديش وما أبدياه من جهد وصبر لتحمل آثار هذه الأزمة الإنسانية.

ثالثاً، مطالبة حكومة ميانمار مجدداً بالتفاعل بشكل إيجابي مع المجتمع الدولي والسماح لوفد أممي رفيع المستوى بزيارة ولاية راخين والنظر في سبل تقديم الدعم الإنساني ميدانياً، والعمل على منح حق الجنسية لمسلمي الروهينغيا والحق في عودتهم إلى ديارهم وأراضيهم.

رابعاً، الإعراب لحكومة ميانمار عن استعدادنا لاستضافة أي حوار وطني في الإطار الرسمي الحكومي أو غير الحكومي كمظلة مجلس حكماء المسلمين برئاسة فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، وهو المحفل الذي سبق أن استضاف جولة الحوار بين شباب الطوائف المختلفة في ميانمار في كانون الثاني/يناير الماضي.

ختاماً، لا يسعني إلا التأكيد على أهمية خروجنا بخارطة طريق أممية قابلة للتطبيق، وبأهمية التحدث بصوت واحد وموحد للحصول على الأثر المطلوب. إن مأساة اللاجئين مرشحة للاستمرار لمدة طويلة مقبلة إلى حين إيجاد تسوية عادلة ونهائية تعطي الروهينغيا حق المواطنة بشكل صريح. وريثما يتحقق ذلك، نطالب أنفسنا والمجتمع الدولي بالتحرك الفوري لمد يد العون للتخفيف من محنة هؤلاء النازحين وحماية أرواحهم وحقوقهم الإنسانية غير القابلة للتصرف.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الواضحة للغاية وعلى ريادته استجابة للحالة والأزمة في ميانمار. وكما قالت الوزيرة مارغوت فالستروم في الجمعية العامة في الأسبوع الماضي (انظر A/72/PV.16)، فإن الحالة في ميانمار مثال محزن لبذور نزاع ترك بغير حل فترتبت عليه تبعات وخيمة. ومرة أخرى، نرى التكلفة البشرية لعدم الاستثمار في الوقاية بما فيه الكفاية.

لقد تصاعدت الأزمة القائمة منذ عقود في ولاية راخين حتى تفاقمت بشكل كبير. والوضع الآن بالغ السوء، فضلاً عن عواقبه الإنسانية المدمرة، وتبعاته الواضحة على الاستقرار الإقليمي. إن ثلثي السكان من الروهينغيا في ولاية راخين باتوا الآن في بنغلاديش. وأدى مستوى النزوح إلى أزمة وصفها المفوض السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، بأنها أكثر أزمات اللاجئين الطارئة إلحاحا في عالمنا اليوم.

وأولئك الذين يصلون إلى بنغلاديش قدموا روايات مروعة تدمي القلوب عن أعمال عنف وسوء معاملة لا يمكن تصورها. والتقارير بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس تثير قلقاً بالغاً. وبالإضافة إلى ذلك، اضطرت أعداد كبيرة من السكان، بمن فيهم غير المسلمين، إلى النزوح داخل راخين. ولكن لم يتم تحديد العدد الإجمالي للمشردين داخلياً. ومستوى حاجتهم غير معروف بسبب عدم إمكانية الوصول.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بحكومة بنغلاديش لما أبدته من كرم الضيافة والسخاء. كما أشكر الوكالات الإنسانية على سرعة استجابتها. وقد ساهم بلدي مساهمة كبيرة في الجهود الرامية إلى زيادة قدرات الاستجابة الإنسانية في بنغلاديش، وندعو الآخرين إلى أن يحذو نفس الحذو. فالأزمة في ولاية راخين معقدة ومتعددة الأبعاد. وهي تتطلب استجابة شاملة ومستدامة، بدعم من المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، وفي ضوء الاحتياجات الآنية للنازحين داخلياً وخارج البلد، يتعين الآن معالجة عدد من القضايا على وجه الاستعجال.

أولاً، نحيط علماً بالبيان الذي أصدرته حكومة ميانمار بأن العمليات الأمنية في راخين توقفت في ٥ أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، فإن النزوح مستمر منذ ذلك الحين. والتقارير المستمرة بشان العنف مقلقة للغاية، بما في ذلك التقارير عن حرق قرى الروهينغيا والعنف ضد المدنيين. لذلك، ندعو ميانمار إلى ضمان التعليق الفوري لكل العمليات العسكرية والأمنية. ويجب أن ينتهي كل العنف. والحكومة مسؤولة عن ضمان سلامة وأمن جميع الطوائف دون تمييز.

ثانياً، نحث الحكومة على أن توفر للأمم المتحدة وشركائها في كل المجالات الوصول الإنساني الفوري والكامل والآمن وبدون عوائق، حتى يتسنى لهم الوصول إلى الأشخاص الذين هم في أشد الحاجة إلى المساعدة المنقذة للحياة. والجهات الإنسانية الفاعلة مستعدة للاستجابة. إن ترتيبات المساعدة في شمال راخين التي نظمتها حركة الصليب الأحمر غير كافية لتلبية الاحتياجات الضخمة. ونحيط علماً بالمناقشات الجارية مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية، كما نحيط علماً، ونرحب أيضا بالجهود الدؤوبة التي تبذلها وزيرة الخارجية الإندونيسية.

إن إنهاء العنف وضمان الوصول إلى جميع السكان المحتاجين للمساعدة الإنسانية أمر بالغ الأهمية وملح من أجل إنقاذ الأرواح ومنع المزيد من المعاناة الإنسانية. غير أن ذلك وحده لن ينهي الأزمة. ويتعين على حكومة ميانمار أن تتحرك بسرعة الآن، وبدعم من المجتمع الدولي، لضمان عودة الأشخاص الذين فروا من البلد إلى مواطنهم الأصلية بصورة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة. وضمان تسجيل اللاجئين وفقاً للمعايير الدولية سيساعد على تيسير ذلك. ويجب ألا يودع من يقرر العودة في مخيمات أو بيئات شبيهة بالمخيمات، خشية أن تصبح إقامتهم فيها طويلة الأمد.

ونرحب بالتزام الحكومة بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين في أقصر وقت ممكن، ونحثها على أن تفعل ذلك دون إبطاء. وهذه التوصيات توفر خارطة طريق واضحة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة التي طال أمدها، ولا سيما عن طريق معالجة وضع المواطنة بالنسبة للروهينغيا. ومن شأن التنفيذ الكامل لتلك التوصيات أن يحقق التنمية وأن يفيد كل المجتمعات المحلية في راخين. وإنهاء التحريض ونزع فتيل التوتر بين الطوائف في راخين وإعادة بناء الثقة بينها سيكون عنصراً مهماً في هذا السياق.

ولا بد من تقديم المسؤولين عن التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان، فضلاً عن الجرائم الأخرى، للعدالة. ومن المهم إثبات الوقائع والملابسات على أرض الواقع بالكامل. وبالتالي، يجب أن تتعاون الحكومة مع بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، ونحث الحكومة على أن توفر لها إمكانية الوصول دون إبطاء.

والمجتمع الدولي يقف على استعداد لدعم حكومة وشعب ميانمار في جهودهما الرامية إلى حل الأزمة في ولاية راخين وتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة. وفي هذا السياق، نشجع الحكومة على التعاون مع بنغلاديش، فضلاً عن مواصلة التعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونحث الحكومة أيضا على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة. ويجب أن تعمل الحكومة على التصدي للروايات والخطاب الذي يسعى إلى تقويض قدرة الأمم المتحدة على القيام بعملها. فالأمم المتحدة لديها القدرة وهي مستعدة لدعم الحكومة في تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين التي يترأسها كوفي عنان.

ومن الأمور الملحة الآن وضع حد للعنف وكفالة الوصول الإنساني الفوري والكامل والآمن. ويجب ضمان العودة الآمنة والكريمة حالما تسمح الحالة بذلك. وفي الوقت نفسه، يجب التصدي لدورة العنف والنزوح الممتدة منذ عقود والتي يعاني منها مسلمو الروهينغيا. وتقرير اللجنة الاستشارية يرسم لنا الطريق إلى الأمام. ونحث حكومة ميانمار على اغتنام هذه الفرصة لوضع حد

للنزاع نهائياً، بما يسمح للبلد بالمضي قدماً في جهوده الإنمائية الهامة ومواصلة انتقاله الديمقراطي بكل طوائفه في سلام. ومن المهم أيضاً أن يبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره وأن يقف متحداً من أجل إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة والمساعدة على ذلك.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أتوجه بجزيل الشكر للأمين العام لقبوله الطلب الذي قدمته فرنسا وستة أعضاء آخرين في مجلس الأمن لإطلاعنا على الحالة في ميانمار. وباسم فرنسا، أود أن أرحب بالتزام الأمين العام الشخصي بهذه المسألة ذات الأولوية.

إن الحقائق المروعة تحدث أمامنا. وعلى نحو ما ذكرنا الرئيس ماكرون في الجمعية العامة (انظر A/72/PV.4)، فإن التطهير العرقي يحدث اليوم في غرب ميانمار. وهناك ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ من الروهينغيا، معظمهم من الأطفال والنساء، فروا من ميانمار إلى بنغلاديش في غضون شهر. وقد دُمرت أكثر من ٢٠٠ قرية بالكامل، في حين أضرمت النيران في قرى أخرى لإجبار الناس على الفرار، ومنعهم من العودة إليها. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن التحريض على الكراهية والعنف ضد شعب الروهينغيا في ميانمار في شكل خطابات عامة وغيرها من أشكال الوصم يمكن أن يفضي إلى فظائع أسوأ إن لم نقم بوقفه فورا. وفي مواجهة هذه الحالة الخطيرة، يتعين على مجلس الأمن الاضطلاع بالمسؤولية الهائلة المتمثلة في الاتحاد والعمل على كسر الدوامة السلبية والتعجيل بإيجاد الطريق المؤدي إلى مخرج سياسي وسلمي. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تسترشد جهودنا المباشرة بمسارين.

يجب أن تتمثل الأولوية الأولى لدينا في إنهاء العنف. وندعو جميع الأطراف إلى الوقف الفوري للعنف الموجه ضد المدنيين. وندعو قوات الأمن في ميانمار – كما يتوجب عليها – إلى كفالة حماية جميع المدنيين دون تمييز. كما يجب على السلطات في ميانمار إنهاء أعمال الجماعات المعلنة ذاتيا التي تهاجم الروهينغيا.

والأولوية الثانية، التي تعتمد بشكل لا ينفصم على الأولى، هي استعادة الوصول الآمن دون عوائق لجميع الجهات الفاعلة الإنسانية. لقد تم حشد اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الصليب الأحمر في ميانمار. وقد قدما قدرا كبيرا من المساعدة التي كانت، على الرغم من ذلك، غير كافية إلى حد كبير، بالنظر إلى نطاق ما هو مطلوب. ومن الملح منح إمكانية الوصول إلى وكالات الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، والمنظمات غير الحكومية الرئيسية الأخرى، مثل منظمة أطباء بلا حدود، التي يمكن أن توفر الإغاثة في حالات الطوارئ بطريقة محايدة ومستقلة ونزيهة. إن مبادرة حكومة ميانمار بتنظيم زيارة يقوم بها الدبلوماسيون والمنظمات الإنسانية إلى ولاية راخين خطوة في الاتجاه الصحيح. وأود أيضا أن أنوه بالعمل البارز الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، اللتان تقومان بالتصدي بصورة عاجلة لتدفق ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص إلى بنغلاديش.

كما أن الجهود الكبيرة التي بذلتها بنغلاديش، التي رحبت بحوالي ٧٠٠ ٠٠٠ شخص من الروهينغيا، تستحق الإشادة والدعم من جانب المجتمع الدولي. ونشجع السلطات البنغلاديشية على توفير ما يلزم من سبل الوصول إلى جميع الجهات الفاعلة الإنسانية وفقا لاحتياجات الناس.

لقد تطرقت من فوري إلى أكثر التحديات إلحاحا. وثمة ثلاث أولويات أخرى، مترابطة بشكل لا ينفصم، تقتضي أيضا منا التصرف لأنها تكتسي أهمية حاسمة لإيجاد حل دائم للأزمة.

أولا، بمجرد أن ننجح في إنهاء العنف، سيتعين علينا أن نحدد بدقة طرائق عودة اللاجئين بصورة آمنة وطوعية ودائمة.

وستكون الأولوية الثانية هي بدء عملية سياسية في أسرع وقت ممكن حتى تتسنى معالجة الأسباب الجذرية للعنف، بما في ذلك التمييز المنهجي ضد شعب الروهينغيا – الذين حرموا من حق الحصول على الجنسية في ميانمار منذ عقود – والانتهاك

المنهجي لحقوقهم. ويتضمن التقرير النهائي المقدم من اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، برئاسة السيد كوفي عنان، توصيات هامة بشأن هذا الموضوع. وإن التزام حكومة ميانمار بتنفيذ تلك التوصيات بحزم وعلى الفور يمثل خطوة إيجابية أولى يجب ترجمتها إلى إجراءات ملموسة. وتؤكد فرنسا مجددا دعمها للحكومة المدنية لمواصلة وتوطيد عملية الانتقال الديمقراطي التي بدأت في عام ٢٠١٥. كما تشيد فرنسا بالعمل الذي تضطلع به بلدان المنطقة في البحث عن حل للأزمة.

إن إنكار حقوق الروهينغيا على مدى عقود من الزمن قد أدى إلى تغذية نزعة التطرف لدى أقلية منهم. ويجب ألا يدفع المدنيون ثمن العنف المرتكب من جانب جماعة متطرفة. ولهذا السبب – وهذا هو التحدي الثالث – لا يمكننا تجاهل الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية، كما قال المفوض السامي لحقوق الإنسان. ويجب تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى العدالة. وندعو سلطات ميانمار، في الوقت الراهن، إلى السماح بالوصول الكامل لجميع الهيئات المعنية برصد حقوق الإنسان، لا سيما بعثة تقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس الماضي. ويجب السماح لتلك البعثة بزيارة ميانمار وإجراء تحقيقات مستقلة عن أي انتهاكات ارتكبت، بغض النظر عن مرتكبيها. ونكرر اليوم هذا النداء إلى حكومة ميانمار.

وإذ تستعد فرنسا لتولي رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، أؤكد لكم، سيدي الرئيس، كامل الاهتمام الذي ستوليه للحالة في ميانمار. وسنقوم خلال الأيام الأولى من رئاستنا، بالتعاون مع المملكة المتحدة، بتنظيم اجتماع بصيغة آريا – جلسة غير رسمية مفتوحة لمجلس الأمن – ستضم كوفي عنان، من بين الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى. وتلك الجلسة، التي ستكون مفتوحة أمام الجميع، لن تعطي جميع المشاركين منظورا للحالة على أرض الواقع فحسب، بل وستتناول بمزيد من التفصيل توصيات اللجنة التي يرأسها السيد كوفي عنان والوسائل المتاحة لنا لاتخاذ إجراءات بشأنها. وعلاوة على ذلك، فإننا نواصل عملنا مع شركائنا في المجلس لإظهار التزامه الراسخ والجماعي، الذي ترى فرنسا أنه أمر عاجل وبالغ الأهمية.

وأود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى التقرير النهائي للجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين: ”الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر“. لذلك، لن تبرح فرنسا على استعداد لاتخاذ زمام المبادرة لكي يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته كاملة بشأن هذه المسألة التي نود، من خلال هذه الجلسة، أن نجعلها أولوية وأولوية مشتركة نتخذ بشأنها إجراء جماعيا.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة المزرية لشعب الروهينغيا الذين اضطروا إلى الفرار من ولاية راخين في ميانمار إلى البلدان المجاورة.

وتشعر كازاخستان ببالغ القلق إزاء النزوح الجماعي من ميانمار، حيث عبر ما يقرب من نصف مليون من الروهينغيا الحدود إلى بنغلاديش في غضون فترة لا تتعدى الشهر في أعقاب أعمال العنف التي اندلعت في ٢٥ آب/أغسطس. والجزء الأسوأ من هذه المأساة هو أن الأطفال يشكلون حوالي ٦٠ في المائة من هؤلاء اللاجئين. وللأسف، وردت تقارير تفيد بتدفق ٠٠٠ ١٤ لاجئ جديد عبروا الحدود إلى بنغلاديش في ٢٤ أيلول/سبتمبر. ويدفع عدم وجود تدابير لوقف تدفق اللاجئين إلى التشكيك في البيان الذي أدلت به أونغ سان سو كيي الذي قالت فيه ”لم تجر أي عمليات تطهير منذ ٥ أيلول/سبتمبر“. وهذا يمثل مبررا إضافيا وأساسا منطقيا لإيفاد بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة من أجل إجراء تقييم موضوعي للحالة الراهنة في ولاية راخين.

وتراقب كازاخستان عن كثب الأزمة في ولاية راخين في ميانمار من خلال سفاراتها في المنطقة، وتود أن تؤكد الملاحظات الأساسية التالية.

أولا، نحث حكومة ميانمار على وقف جميع العمليات العسكرية ووقف أعمال الاضطهاد والممارسات التمييزية في حق مسلمي الروهينغيا. إن واجب كل دولة هو أن تضمن سلامة وأمن جميع المجتمعات المحلية دون تمييز، والتقيد بسيادة القانون والنظام العام.

ثانيا، يحث وفد بلدي حكومة ميانمار على إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى السكان المتضررين. فعلى الرغم من أن إطلاق الآلية التي تقودها حكومة ميانمار، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لتقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع السكان المشردين دون تمييز، تعد خطوة نرحب بها، فإننا نعتقد أن قدراتهما المشتركة للإغاثة في حالات الطوارئ محدودة. لذا، فإننا ندعو حكومة ميانمار إلى السماح بالوصول الآمن دون عوائق لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي يمكن أن تقدم المساعدة في حالات الطوارئ والتخفيف من معاناة السكان الضحايا.

ثالثا، نحث حكومة ميانمار على اتخاذ تدابير عاجلة، حتى يستطيع لاجئو الروهينغيا العودة إلى ديارهم في ولاية راخين. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة آمنة ومأمونة وكريمة، مع إتاحة آفاق لهم للتمتع بسبل عيش كريم، كما ذكر رؤساء دول وحكومات منظمة التعاون الإسلامي في أستانا. وقد نوقشت مسألة ميانمار أثناء أول مؤتمر قمة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن العلم والتكنولوجيا المعقود في ١٠ أيلول/سبتمبر في كازاخستان. ويؤيد بلدي رأي منظمة التعاون الإسلامي بشأن ضرورة كفالة تدشين عملية جامعة شفافة للتحقق من الجنسية لا تترك أي فرد دون تسجيل أو تعوق الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأساسية.

رابعا، تعتقد كازاخستان اعتقادا راسخا أن توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، برئاسة الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، قيمة. ونحث حكومة ميانمار على التنفيذ الكامل لتلك التوصيات على وجه السرعة وفي الوقت المناسب لتعزيز السلام والاستقرار والازدهار على نحو مستدام في ولاية راخين. وقد أحطنا علما بأن ميانمار شكلت بالفعل لجنة وزارية لتنفيذ تلك التوصيات وعقدت اجتماعين على المستوى الوزاري في العاصمة.

ويحدونا الأمل في أن تعالج اللجنة الوزارية في ميانمار بصورة عميقة هذه المشكلة وأن تبذل كل جهد للقضاء على أسبابها الجذرية، بما في ذلك ثغرة قانون الجنسية لعام ١٩٨٢، التي أدت إلى حالة انعدام جنسية أبناء طائفة الروهينغيا وحرمانهم من الحقوق. وما لم نعمل نحو إيجاد حل عادل ومستدام لمسألة الجنسية، لن يكون هناك سلام دائم في ميانمار. وكانت تلك إحدى التوصيات الهامة للجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، بقيادة كوفي عنان.

وترى كازاخستان أن النزاع العرقي والديني، فضلا عن مشكلة اللاجئين المتنامية في البلدان المجاورة لميانمار، يمكن أن يشكل أرضا خصبة للإرهاب المحلي والدولي. ويمكن لهذا النزاع أن يمتد خارج حدود ميانمار ويصبح مصدرا لتهديد السلم والأمن الإقليميين بل، وبمرور الوقت، السلم والأمن الدوليين.

وبوصفنا بلدا وضع نموذجا فريدا للوئام بين الأعراق وبين الأديان، بما في ذلك جمعية شعب كازاخستان ومؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، تدعو كازاخستان سلطات ميانمار إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاستعادة السلام والوئام بين الطوائف عن طريق إجراء حوار بين الأديان وعملية مصالحة شاملة. وينبغي أن يكون لكل فرد، بمن فيهم أولئك الذين

تعرضوا للتمييز بصورة غير عادلة على مدار أعوام، الحق في العيش والتنقل دون خوف أو اضطهاد، بغض النظر عن الدين أو الأصل العرقي.

ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة بنغلاديش لاستضافة قرابة نصف مليون لاجئ جديد من الروهينغيا وتوفير المأوى لهم فضلا عن الرعاية الطبية والغذاء وغير ذلك من أشكال المساعدة. إن المساعدة حسنة التوقيت من جانب وكالات الأمم المتحدة والبلدان المانحة حاسمة الأهمية للاجئي الروهينغيا. ونناشد جميع الدول أن تقدم الدعم الضروري إلى بنغلاديش، بحيث تكون قادرة على التعامل مع تدفقات اللاجئين. ومع ذلك، فإن المسألة ليست مسألة توفير المزيد من المساعدة. ففي نهاية المطاف، سنكون بحاجة إلى معالجة مسألة العودة الطوعية للاجئين إلى ميانمار لحل الأزمة.

وتدعو كازاخستان سلطات ميانمار إلى التعاون بصورة أكبر مع المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، من أجل تحقيق استقرار الحالة في أقرب وقت ممكن.

أخيرا، فإن كازاخستان على استعداد للإسهام بشكل إيجابي، في إطار العمل المتعدد الأطراف الأوسع نطاقا لتسوية الأزمة في ميانمار، بما يوفر لجميع أفراد شعبها الأمل في مستقبل أفضل.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تدين اليابان بشدة الهجمات التي نُفذت ضد قوات الأمن في ميانمار والمدنيين في المناطق الشمالية من ولاية راخين منذ ٢٥ آب/أغسطس. ونقدِّم خالص تعازينا للعائلات المكلومة. وفي الوقت نفسه، فإن اليابان تشعر بالقلق العميق إزاء حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية على أرض الواقع ومزاعم قتل المدنيين وحقيقة أن حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شخص قد شُردوا إلى بنغلاديش منذ شهر آب/أغسطس، وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وندعو إلى استعادة الأمن على نحو يتفق مع سيادة القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، مع ضمان الشفافية في كل الجهود المبذولة. ونشدد أيضا على أهمية استمرار الجهود لتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المجتمعات المحلية المتضررة.

وإزاء تلك الخلفية، أوفدت اليابان السيد إيواو هوري، نائب وزير الخارجية للشؤون البرلمانية، إلى ميانمار في الأسبوع الماضي وأعربنا عن قلقنا العميق وموقفنا بشكل مباشر إلى قادة حكومة ميانمار، بما في ذلك الجيش. كما زار نائب الوزير بنغلاديش بالأمس، وتبادل الآراء بشأن هذه المسألة مع شعب وحكومة بنغلاديش.

وتشيد اليابان بالجهود المتفانية التي تبذلها بنغلاديش في الاستجابة للجوانب الإنسانية للحالة الراهنة. وما فتئت اليابان تقدم المساعدة الإنسانية للأشخاص المشردين في ولاية راخين وفي بنغلاديش. وعلاوة على ذلك، وكما تعهد وزير الخارجية كونو في الأسبوع الماضي، قررت اليابان تقديم ما يصل إلى ٤ ملايين دولار في صورة معونات طارئة إلى المتضررين من الحوادث التي وقعت مؤخرا في ميانمار والأشخاص الذين فروا إلى بنغلاديش.

ومما يشجع اليابان الالتزام الذي أعربت عنه مستشارة الدولة أونغ سان سو كي في ١٩ أيلول/سبتمبر بالتعجيل بتنفيذ التوصيات النهائية التي قدمتها اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين لتحقيق السلام والازدهار الدائمين.

كما ترحب اليابان بالتزامها باتخاذ إجراءات ضد جميع الأشخاص الذين يرتكبون أفعالا تتعارض مع قانون البلد وينتهكون حقوق الإنسان، وذلك بصرف النظر عن دينهم وعرقهم وموقفهم السياسي. ومن الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات سريعة. ونحيط علما بالإعلان عن إنشاء اللجنة التنفيذية التابعة للجنة الاستشارية لولاية راخين. وستواصل اليابان دعم جهود

حكومة ميانمار الرامية إلى معالجة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية على أرض الواقع.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية. تدين الصين الهجمات العنيفة التي وقعت مؤخرا في ولاية راخين في ميانمار وتؤيد الجهود التي تبذلها ميانمار من أجل الحفاظ على الاستقرار الداخلي. ويحدونا وطيد الأمل في أن يسود النظام مرة أخرى، في أقرب وقت ممكن، بحيث لا يلحق مزيد من الأذى بالمدنيين الأبرياء، ويستمر الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والوحدة بين المجموعات العرقية والتنمية الاقتصادية.

إن مسألة ولاية راخين متجذرة في العلاقة بين عوامل عرقية ودينية تاريخية معقدة. والعديد من الاختلافات والعداوات في الولاية قائمة منذ وقت طويل – ولا يوجد حل سريع. ويتطلب الحل العملي بذل جهود لإيجاد حل بالترافق مع عملية السلام والمصالحة في ميانمار.

وتحيط الصين علما بسلسلة التدابير التي اتخذتها حكومة ميانمار من أجل التخفيف من حدة الحالة في ولاية راخين والمحافظة على استقرارها، وهو أمر موات للبحث عن حل طويل الأجل لهذه المسألة. ويتعين على المجتمع الدولي النظر إلى الصعوبات والتحديات التي تواجه حكومة ميانمار بموضوعية، مع التحلي بالصبر وتقديم الدعم والمساعدة.

وتشيد الصين ببنغلاديش لتغلبها على مصاعبها من أجل تحسين الحالة الإنسانية على أرض الواقع. ونرحب بتعاون حكومة ميانمار مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الهيئات الدولية في العمليات الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي تشجيع ودعم الحوار والاتصال بين البلدين ليتسنى لهما أن يعالجا بشكل سليم مسألة النزوح الجماعي للسكان المسلمين الذين يلتمسون اللجوء في بنغلاديش ويتوصلا إلى حل نهائي.

والصين، بوصفها جارا صديقا لكل من ميانمار وبنغلاديش، تتعاون تعاونا نشطا مع هذين البلدين للتأثير عليهما بصورة إيجابية وتشجيعهما على معالجة هذه المسألة من خلال الحوار والتشاور. وقدمت الصين، وستواصل، تقديم المساعدة اللازمة لإيواء المشردين.

وإذ نتكلم الآن، فإن الحالة على أرض الواقع قد بدأت تتسم بالاستقرار. وينبغي لجميع الأطراف العمل بصورة بناءة للمساعدة على تعزيز ذلك الزخم، وتهدئة الحالة والتخفيف تدريجيا من حدة الأوضاع الإنسانية. والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية للإسهام إسهاما بناء في استعادة النظام وتحقيق السلام والاستقرار في ولاية راخين.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في ولاية راخين في ميانمار. ونشاطره الشعور بالقلق إزاء التدهور الخطير للحالة في المنطقة، الذي تسبب فيه، في المقام الأول، مقاتلون ينتمون إلى جيش إنقاذ روهينغيا أراكان. وندين بشدة محاولاتهم المسلحة التي تهدف إلى تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في ولاية راخين.

ويساورنا القلق حيال النزوح الجماعي للاجئين المسلمين والبوذيين والهندوس، فضلا عن الأزمة الإنسانية المترتبة عليه. إننا نتعاطف مع من يجدون أنفسهم في مثل تلك الحالة الصعبة، ومع من انتهكت حقوقهم.

وفي الوقت نفسه، فإن المعلومات التي نتلقاها تشير إلى أن الحالة في ولاية راخين بعيدة عن كونها لا لبس فيها. ففي الأيام الأخيرة، تم استلام أدلة على تورط مقاتلي جيش إنقاذ روهينغيا أراكان في مذبحة المدنيين. وعلاوة على ذلك، اكتشفت مخابئ للأجهزة المتفجرة المرتجلة. وهناك أدلة على أن المتطرفين أجبروا أفرادا من الطائفة الهندوسية في ميانمار في القرى الحدودية على ترك منازلهم والهجرة إلى أرض بنغلاديش المجاورة في نفس تدفق

اللاجئين المسلمين. وفضلا عن ذلك، هناك أدلة على وقوع هجمات بإشعال الحرائق شنها الإرهابيون على قرى بأكملها. ويبدو أن الصور الفوتوغرافية المصادرة من المحاربين المحتجزين تهدف إلى الإسهام في التقارير المقدمة إلى قيادة جيش إنقاذ روهينغيا أراكان أو رعاته الأجانب. وتلك البيانات تساند التصريحات التي أدلت بها في وقت سابق سلطات نايبيتاو ومفادها أن من بادروا بأعمال العنف في ولاية راخين سعوا إلى توسيع نطاق الكارثة الإنسانية إلى أقصى حد وتحويل كل اللوم عنها إلى الحكومة.

إننا نقدر الجهود التي تبذلها السلطات في ميانمار لتسوية الحالة في ولاية راخين ودعم الحوار مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والهيئات المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك العمل الذي بدأته نايبيتاو، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، من أجل تنظيم تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين. وننوه باستعداد سلطات ميانمار لإعادة اللاجئين من أرض بنغلاديش على أساس الإجراءات التي ينص عليها الاتفاق الثنائي المبرم مع ذلك البلد في عام ١٩٩٣، وإرسال القوائم الحالية لقادة ومقاتلي جيش إنقاذ روهينغيا أراكان إلى الجانب البنغلاديشي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وإلى هيئات الأمم المتحدة المتخصصة. ودعت سلطات ميانمار الجانب البنغلاديشي إلى بدء المفاوضات بين الوزراء المسؤولين عن المسائل الأمنية وتكثيف الاتصالات عن طريق وزارات الخارجية. ونعتقد أن ذلك سيثبت أنه أمر مفيد.

ونشيد بجهود حكومة بنغلاديش، التي أظهرت التضامن ووفرت المأوى لمئات آلاف اللاجئين من ميانمار. ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي الدعم القوي لحل الأزمة الإنسانية. وينبغي أن يحصل هؤلاء الناس على المساعدة. وشرعت قيادة ميانمار في تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، برئاسة السيد كوفي عنان، وأنشأت لجنة للتنفيذ عقدت بالفعل اجتماعين.

وأود أن أشدد على أن لا يمكن للإفراط في ممارسة الضغط على نايبيتاو سوى أن يؤدي إلى تفاقم الحالة في البلد وحوله. إننا سنبقى على موقفنا الثابت ومفاده أنه لا يوجد أي بديل لتسوية المشاكل القائمة في ولاية راخين إلا بالوسائل السياسية والحوار بين ممثلي جميع القوميات والأديان. وندعو الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة الخارجيين إلى التحلي بضبط النفس والموضوعية في تقييمهم للأحداث الجارية. ويجب أن نكون دقيقين للغاية في استخدام مصطلحات مثل ”الإبادة الجماعية“ و ”التطهير العرقي“.

ومن الأهمية بمكان التركيز على تقديم المساعدة العملية لحكومتي ميانمار وبنغلاديش في سعيهما لإيجاد حل للمشكلة المعقدة والصعبة القائمة، بروح المساواة والاحترام المتبادل. ومن الضروري وقف أعمال العنف والتحريض الذي يؤدي إلى تأجيجها. ويجب أن نمنع زيادة تغذية نزعة التطرف في المنطقة، التي يمكن أن يستخدمها الإرهابيون والمتطرفون الذين يحاولون بالفعل إرساء جذور لهم في جنوب شرق آسيا. ويساورنا القلق أيضا من الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها الحالة على الاستقرار الإقليمي.

ونشيد بكون نايبيتاو ليست رافضة الآن للتفاعل مع الأمم المتحدة. فقد دعا مستشار الأمن القومي لرئيس ميانمار، الذي كان في نيويورك خلال الأسبوع الماضي، الأمين العام ووكيل الأمين العام، السيد فيلتمان، إلى زيارة البلد من أجل تيسير عملية المصالحة الوطنية. وسيكون من غير المعقول أن تهدر فرصة الاستفادة من جهود الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وعلى أية حال، فإن من الضروري التماس المشاركة البناءة للحكومة وممثلي جميع القوميات والعقائد في تسوية هذه الأزمة المعقدة القائمة منذ أمد طويل. وينبغي ألا ننسى المهمة الملحة المتمثلة في تعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في ولاية راخين.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى انخراطه في مواجهة الحالة المنذرة بالخطر في ولاية راخين.

وفي الأشهر الماضية، ارتفع بشكل مروع عدد اللاجئين الفارين من المنطقة، مما أوجد أزمة إنسانية خطيرة ذات آثار مزعزعة للاستقرار في المنطقة. وتقع على عاتق المجلس المسؤولية عن التعجيل بمعالجة الحالة والمشاركة الجماعية في تقديم المساعدة. وعلى مجلس الأمن أن يوجه رسالة قوية وموحدة وبناءة، تمشيا مع الأولويات التي حددها الأمين العام.

ونجمت الأزمة في ولاية راخين الشمالية عن عدد من العوامل المعقدة وهي تتطلب استجابة شاملة.

أولا، يجب أن نضع حدا للعنف فورا. وتمشيا مع طلبات الاتحاد الأوروبي، فإننا ندعو السلطات في ميانمار إلى تعليق عملياتها الأمنية وكفالة الحماية الكاملة لمواطنيها المدنيين. وندين الهجمات المنسقة التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان في ٢٥ آب/أغسطس. ونشدد على ضرورة أن تحترم الاستجابة الأمنية احتراما كاملا القانون الإنساني الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن أعمال العنف المرتكبة ضد أقلية الروهينغيا، بما في ذلك التقارير عن الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد النساء والأطفال وكبار السن، مسألة تستدعي قلقا بالغا ولا يمكن السماح بها. وتتحمل السلطات الوطنية المسؤولية عن حماية الأرواح وحماية الحقوق الأساسية لجميع السكان بدون تمييز. ويجب كفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على نحو مأمون وبدون عوائق.

ونشاطر المفوض السامي لشؤون اللاجئين السيد فيليبو غراندي دعوته إلى القيام فورا بإعادة فتح السبل لوصول الأمم المتحدة إلى ولاية راخين. وحشدت وكالات تقديم المساعدة الإنسانية والجهات المانحة جهودها على وجه السرعة. وخصصت الحكومة الإيطالية على الفور، عن طريق المفوض السامية لشؤون اللاجئين، مبلغ مليون يورو لمشاريع المجتمعات المحلية للأقليات وتبرعت بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو لمجموعات اللوازم الخاصة بحالات الطوارئ التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي. ومع ذلك، فإن الاحتياجات على أرض الواقع لا تزال تتجاوز الموارد المتاحة ويواجه الوصول إلى المحتاجين ومن هم في أشد الظروف قسوة قيودا رئيسية.

إننا نقدر أن سلطات ميانمار انخرطت في التخفيف من تلك المعاناة، ولكن من الأمور الملحة أن تضاعف جهودها بضمان إمكانية الوصول الدولي الكامل والتعاون مع الأمم المتحدة، ولا سيما مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ونتطلع إلى زيارة فريق من الدبلوماسيين الأجانب ورؤساء وكالات الأمم المتحدة إلى ولاية راخين، من المقرر أن تتم في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. كما نشيد بالخطوات التي اتخذتها ميانمار لمعالجة أزمة اللاجئين بصورة تعاونية مع بنغلاديش، ونناشد كلا البلدين تعزيز ذلك التنسيق. ونود أن نشيد ببنغلاديش على قرارها بإبقاء حدودها مفتوحة، وأيضا على جهودها للتضامن وحسن الضيافة.

ثانيا، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. وتحدد اللجنة الاستشارية بشأن ولاية راخين، في تقررها، خريطة طريق لتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والمصالحة الدائمة. ونشيد بميانمار على تكليف اللجنة في المقام الأول، وأيضا على التزامها بمتابعة توصياتها بإنشاء لجنة تنفيذ مشتركة بين الوزارات تكون مسؤولة عن تنفيذ تلك التوصيات. وتشكل ترجمة التوصيات إلى إجراءات ملموسة الأولوية في الوقت الحالي، لأنها ستمهد الطريق إلى كسر الحلقة المفرغة للتمييز والفقر والعنف التي تعاني منها المجتمعات المحلية.

وإننا ندرك نطاق التحدي، ونقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة، ونأمل في الوقت نفسه أن تستمر مشاركة اللجنة الاستشارية لولاية راخين بقيادة كوفي عنان. إن منظومة الأمم المتحدة، عن طريق إدماج المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، هي في أفضل وضع لدعم هذه العملية. ونشجع ميانمار على الدخول في حوار بناء مع المنظمة، ونرحب بقرارها للمشاركة في الإحاطة الإعلامية اليوم.

ثالثا، إن العودة الطوعية والآمنة والمستدامة للاجئين ستكون عاملا رئيسيا في نزع فتيل التوترات وإعادة الاستقرار في المنطقة. وينطوي ذلك على ضمان التسجيل، وفقا للمعايير الدولية، وإيجاد حل دائم لمشكلة انعدام الجنسية. كما يمكن للأمم المتحدة، في هذا الصدد، تقديم خبرتها ومساعدتها.

ختاما، يكتسي بناء الثقة فيما بين المجتمعات المحلية أهمية بالغة. ونطلب من الحكومة القضاء على الخطاب التحريضي وتشجيع الحوار فيما بين الأديان. وفي هذا الصدد، لا بد محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان. ويمكن لبعثة تقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، بالتعاون مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، أن تكمل الجهود التي تبذلها الحكومة من خلال تقييم الحالة بشكل مستفيض ونزيه وتيسير المصالحة.

ويمكن للأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن والأمين العام، أن تقوم بدور بناء في مساعدة ميانمار على التغلب على الأزمة والمضي قدما في طريقها نحو الديمقراطية التي تشمل الجميع. إن احترام حقوق الإنسان شرطٌ أساسي لا يمكن تجاهله. وإيطاليا مستعدة لأن تأخذ في الاعتبار مزيدا من العمل البناء من جانب المجلس، وتظل ملتزمة بالتحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية في ميانمار.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشكر الوفود التي بادرت بعقد هذه الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن كي يناقش، بطريقة شفافة، الحالة الراهنة في ولاية راخين في ميانمار. أود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، ولكن الأهم من ذلك كله، على بيانه العميق والتزامه الشخصي بإنهاء هذه المأساة. وتأتي هذه المناقشة في وقت مناسب جدا في ضوء المحنة التي أدت بمئات الآلاف من المدنيين الأبرياء إلى مغادرة ديارهم هربا من العنف.

وشأننا شأن الآخرين في المجلس، فإننا ندين بشدة تصاعد العنف في ولاية راخين الذي أدى إلى عدد كبير من الضحايا المدنيين ومعاناة هائلة. وأود أن أؤكد من البداية أن أي استهداف للسكان المدنيين، وأي تعد على حقوقهم الإنسانية وغير ذلك من الانتهاكات غير مقبول على الإطلاق. ويجب عدم التسامح حيال إفلات الجناة من العقاب. يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة العديد من التقارير عن الهجمات، ولا سيما ضد النساء والفتيات.

وكما نعلم، فإن هناك بعض التطورات المقلقة التي وقعت مؤخرا بسبب الهجمات القاتلة التي ارتكبها جيش إنقاذ الروهينغيا أراكان ضد قوات الأمن في ٢٥ آب/أغسطس. وبوصفنا مجلس الأمن، ينبغي لنا أيضا أن ننظر في المعلومات المتعلقة باحتمال ضلوع عناصر خارجية في تأجيج العنف الإرهابي في راخين. ولئن كانت قوات الأمن في ميانمار قد اتخذت خطوات للرد على الهجمات، فإننا نشعر بالقلق البالغ إزاء الأدلة المتزايدة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال العملية العسكرية في الإقليم. وندعو السلطات إلى إظهار ضبط النفس واحترام سيادة القانون وحماية السكان المدنيين.

وتشعر أوكرانيا بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة بشكل مستمر لمئات الآلاف من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وتشدد على الحاجة إلى ضمان إمكانية وصول الجهات الفاعلة الإنسانية بدون عراقيل إلى المحتاجين. واغتناما لهذه الفرصة، نعرب عن دعمنا لحكومة بنغلاديش في جهودها الرامية إلى توفير المأوى والمعونة للاجئين من الروهينغيا. ونظرا للأعداد المذهلة من المشردين واللاجئين، فإن أقل ما يمكن أن تقوم به الحكومة في هذه الحالة هو أن توقف جميع الأنشطة العسكرية في راخين. ولا بد من وقف دورة العنف قبل فوات الأوان. إننا نفهم أن الحالة في ولاية راخين مسألة معقدة جدا وحساسة للغاية ولا يمكن حلها على المدى القصير.

وننوه بالجهود التي تبذلها حكومة ميانمار الرامية إلى التصدي لهذه التحديات، بما في ذلك إنشاء اللجنة المركزية المعنية بإحلال

السلام والاستقرار والتنمية في ولاية راخين واللجنة الاستشارية لولاية راخين التي يرأسها السيد كوفي عنان. ونرحب بإصدار التقرير النهائي للجنة الاستشارية، واستعداد حكومة ميانمار لتنفيذ توصياته إلى أقصى حد، وفي غضون فترة زمنية قصيرة. نحن واثقون من أن تنفيذ توصيات التقرير قد تساعد في تحديات النزاع في ولاية راخين وتحقق السلام والاستقرار في المنطقة.

وثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لأن ما هو قابل للتنفيذ وفي متناول اليد اليوم، قد لا يكون ممكنا غدا. وفي هذه القاعة، نتكلم كثيرا عن الوقاية. واليوم، فإن الوقت لم يفت بعد على الإنجاز. بالنسبة للمجلس والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، لا بد من أن يصبحا أكثر استباقية في ضمان وضع حد للعنف. ونشجع بقوة حكومة ميانمار على أن تغتنم الفرصة التي لا تزال أمامها، وتمنع تدهور الحالة الراهنة من التدهور لتتفجر كأزمة إقليمية شاملة. وما من أحد حول هذه الطاولة يرغب في رؤية أسوأ الاحتمالات. ويعني ذلك أنه يتعين علينا جميعا أن نقوم بواجبنا. إن مجلس الأمن هو الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، وحكومة ميانمار هي الكيان الرئيسي المسؤول عن رفاه شعبها.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إننا نقدر أيما تقدير مشاركة الأمين العام في هذه الجلسة، ونشكره على كل ما قام به من عمل فيما يتعلق بالحالة في راخين في ميانمار، وعلى رسالته إلى مجلس الأمن المؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر التي ذكرها في بيانه الافتتاحي للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة (انظر A/72/PV.3)، وكذلك على المعلومات التي قدمها اليوم.

نحن سعداء جدا لأن رئاسة مجلس الأمن قد نظمت هذه الإحاطة الإعلامية، ولأن هذا الجهاز، الذي يعد الضامن للسلم والأمن الدوليين، يعالج الحالة في ولاية راخين وحالة شعب الروهينغيا في جلسة مفتوحة.

إن احترام سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، والحوار، واللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات، هي بعض المبادئ التي تدافع عنها أوروغواي وتروج لها بنشاط في جميع المحافل التي تشارك فيها. وحالات مثل تلك التي نشأت في ميانمار لا يمكن أن يتجاهلها مجلس الأمن.

تشعر أوروغواي بالقلق العميق إزاء تصاعد التوتر في ولاية راخين. إن الأزمة الخطيرة الناجمة عن موجة العنف الطائفي ضد شعب الروهينغيا المسلمة، أمر يبعث على الجزع. ونزوح السكان الذين اضطروا إلى ترك منازلهم والفرار من إلى بنغلاديش يائسين هو أمر مروع. وقد تضررت على نحو خطير الظروف الإنسانية والأمنية وحالة حقوق الإنسان لشعب الروهينغيا. وانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالنزاع في مختلف أنحاء ميانمار، ولا سيما في ولاية راخين، ليست بأمر جديد. فالكثير من هذه الانتهاكات تم توثيقها في تقارير الأمين العام.

وتجدد أعمال العنف في البلد يبيّن بوضوح أن تحديات كبيرة وملحة لا تزال قائمة. ولا يمكن أن يحدث الإصلاح الديمقراطي والتغيير الحقيقي في ميانمار إلا إذا تم احترام حقوق الإنسان وجرت مصالحة وطنية حقيقية. ولذلك، من المهم أن تكثف حكومة ميانمار جهودها الرامية إلى وقف الانتهاكات، وأن تعتمد جميع التدابير الضرورية لضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب.

ولا بد من التحقيق في جميع الشكاوى المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بصورة شاملة وشفافة ومستقلة. وفي هذا الصدد، ترحب أوروغواي باتخاذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٤/٢٢ في آذار/مارس، عندما بدأت بالفعل حالات اضطهاد واسعة النطاق. ويكلف القرار إنشاء بعثة لتقصي الحقائق، ويطلب من حكومة ميانمار توفير جميع الضمانات اللازمة لتتمكن البعثة من القيام

بأنشطتها بنجاح. كما تحث السلطات على تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، بقيادة الأمين العام السابق كوفي عنان. والسبيل الوحيد للتغلب على الأزمة هو بمعالجتها من منظور حقوق الإنسان.

ولئن كنا نعترف بأن الحالة في ولاية راخين هي مسألة طائفية تتسم بالتعقيد ولها جذور تاريخية عميقة، وكما قلنا في عدد من البيانات الرسمية في الآونة الأخيرة، فإننا ندرك أيضا الأنشطة العسكرية التي يقوم بها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان ضد قوات الأمن في ميانمار، وندينها بطبيعة الحال.

ولكن المسؤولية عن حماية المدنيين تقع دائما في الأساس على عاتق الدول. وما من شيء يعفي حكومة ميانمار من تحمل مسؤوليتها عن توفير الأمن اللازم وتقديم المساعدة إلى شعب الروهينغيا، والسماح للأمم المتحدة والشركاء بتقديم المعونة الإنسانية.

ويجب على السلطات في ميانمار إنهاء العمليات العسكرية، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون قيود. كما يجب أن تولي الاهتمام الواجب لشعب الروهينغيا، الذين لم تتم تسوية مركزهم منذ فترة طويلة للغاية. والسؤال المطروح هو ما إذا كان بإمكان الحكومة أن تشعر بالفخر كونها موطنا لأكبر عدد من الأشخاص عديمي الجنسية في العالم. يجب أن تحظى حماية السكان المدنيين دائما بالأولوية، ويجب أن تحترم المعايير السارية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وأوروغواي ملتزمة بمنع وقوع الجرائم الفظيعة، وتدعو على وجه الاستعجال حكومة ميانمار إلى وقف العنف، وتعليق العمليات العسكرية، والسماح بعودة الأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار، وتيسير الحصول على المعونة الإنسانية بصورة مأمونة وغير مقيدة. وتنشأ فرضيتان من هذه الأزمة المأساوية إذا ركزنا، كما ينبغي لنا، على المنع.

أولا، إن القمع المفرط وغير المتناسب لأقلية الروهينغيا بذريعة مكافحة جماعة إرهابية سيكون له أقل قدر من الأثر المنشود. وسيزرع بذور اليأس والكراهية والتطرف. ثانيا، وربما هو الأسوأ، أنه سيثير خطر السماح بتسلل جماعات إرهابية عالمية أخرى، من قبيل تنظيم داعش أو تنظيم القاعدة، إلى أراضي ميانمار وبدء العمل هناك، ما من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في البلد وفي المنطقة.

وتعرب أوروغواي عن التهنئة والشكر لبنغلاديش على ما أبدته من كرم ضيافة في الأسابيع الأخيرة بتوفير الأمن والغذاء والمأوى لمئات الآلاف من اللاجئين، حوالي ٧٠ في المائة منهم من الأطفال. كما نشكر الوكالات والمؤسسات التي تعمل بشكل مكثف من أجل تقديم المساعدة الإنسانية، وندعو المجتمع الدولي والبلدان المجاورة إلى توفير الدعم والموارد الضرورية لمعالجة هذه الحالة الحساسة.

وأختتم بياني بملاحظة أدلى بها قبل عدة سنوات كبير الأساقفة ديزموند توتو الحائز على جائزة نوبل للسلام:

”إن البلد الذي لا يعيش في سلام مع نفسه، ويفشل في الاعتراف بكرامة وقيمة كل مواطنيها وحمايتهما، ليس بلدا حرا“.

السيد ثامبرانا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم بشأن ولاية راخين في ميانمار، ونشيد بالتدابير التي اتخذها شخصيا حتى الآن.

تدين دولة بوليفيا المتعددة القوميات بشدة أعمال العنف التي تعصف بولاية راخين، ولا سيما جماعة الروهينغيا الإثنية المسلمة. واستنادا إلى المعلومات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وعلى نحو ما أشار الأمين العام، فإن الأحداث في الفترة بين ٢٥ آب/أغسطس و ٢٠ أيلول/سبتمبر

أدت إلى تصاعد العنف الذي أدى إلى عبور حوالي نصف مليون شخص للحدود والتماس اللجوء في بنغلاديش، مع تشريد مئات الآلاف داخليا.

وإننا ندين جميع الأعمال التي تؤدي إلى تفاقم التوتر بين الطوائف والتحريض على العنف، والخطاب العدواني، والكراهية العنصرية والدينية، وأي فعل من أفعال الإيذاء أو الاستغلال الجنسي. ويجب التحقيق في جميع هذه الأعمال على النحو الواجب، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة والمقاضاة من قبل المحاكم المختصة.

وإذ أدانت بوليفيا أعمال العنف والتمييز والمعاناة التي لا يروح ضحيتها شعب الروهينغيا فحسب، بل وجماعات الأقليات العرقية الأخرى أيضا مثل داينغنت ومرو وثيت ومراماغي والهندوس، فإنها تؤكد مجددا أن أي نزاع داخل دولة من الدول يجب حله في المقام الأول داخل حدودها، احتراما لمبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية. وإذا تعذر ذلك الحل، ينبغي أن تدعمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونعتقد أنه من المهم أيضا احترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتسوية النزاعات، وفقا لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات. وفي هذا الصدد، نرى أنه من المهم تشجيع ميانمار ودعمها في سعيها من أجل إيجاد حل سلمي لهذه الحالة الإنسانية من خلال بذل جهود على عدد من المستويات التي تشمل الحوار والمشاورات والوساطة والمساعي الحميدة والمفاوضات وإدارة الأزمات.

وفي هذا السياق، نشير إلى تعاون بنغلاديش حكومة وشعبا مع اللاجئين من ولاية راخين والترحيب بهم. ونشجعهم على مواصلة العمل مع مختلف وكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر للتخفيف من الأثر الإنساني على المنطقة.

وندعو حكومة ميانمار إلى الدخول في حوار مثمر داخل حدودها وخارجها. وستمكنها مشاركة البلدان المجاورة لها والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي من التوصل إلى اتفاقات لتحقيق الاستقرار في ولاية راخين والوفاء بالتزامها بحماية جميع المدنيين، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني. وفي سياق الدبلوماسية، ومن أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، فإننا ندعوهم إلى العمل على صياغة مشروع اتفاق يتضمن خطة محددة لإعادة اللاجئين في بنغلاديش إلى ولاية راخين بطريقة آمنة وطوعية وكريمة.

ونحيط علما بإنشاء لجنة التنفيذ الوزارية في ميانمار بناء على توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، التي يرأسها كوفي عنان، التي توفر خريطة طريق واضحة للتوصل إلى حل سلمي لهذه الحالة، والتي نشجعهم على الوفاء بها. وبالمثل، تشجع بوليفيا حكومة ميانمار على السماح بوصول المساعدات الإنسانية بحيث يمكن تقديم المساعدة إلى ضحايا هذه الأحداث المأساوية.

وفي هذا السياق، نرحب بالمساعي الحميدة للأمين العام، وندعو حكومة ميانمار إلى أخذ توصياته بعين الاعتبار، لا سيما فيما يتعلق بالوقف العاجل لجميع الأعمال العسكرية، وإنهاء العنف، واحترام سيادة القانون، والاعتراف بحق جميع الأشخاص الذين اضطروا إلى ترك البلد في العودة. ومن شأن ذلك أن يضمن تقديم المساعدة الإنسانية من جانب الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى، ووضع خطة عمل فعالة للتصدي للأسباب الجذرية للأزمة، تشمل منح الجنسية إلى المسلمين في ولاية راخين، أو، على الأقل في الوقت الراهن، منحهم مركزا قانونيا يمكنهم من العيش بطريقة طبيعية، بما في ذلك حرية التنقل والوصول إلى أسواق العمل والتعليم وخدمات الرعاية الصحية.

ونعتقد أنه لا يعقل اليوم حرمان شخص من الحق في الجنسية، الذي ينطوي على امتيازات تتيح لجميع البشر التمتع التام بالامتيازات التي تقدمها الدولة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إثيوبيا.

أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على حضوره معنا هنا بعد ظهر هذا اليوم وعلى إحاطته الإعلامية الهامة بشأن الحالة الأمنية والإنسانية في ميانمار، التي تشكل بالفعل مصدر قلق بالغ. ونعرب عن تقديرنا للمبادرة التي اتخذها لتوجيه انتباه المجلس إلى التطورات الأخيرة في ميانمار، التي لا شك في أنه من السهل أن تترتب عليها آثار خطيرة على السلم والأمن الإقليميين إذا لم تعالج بسرعة وبعناية.

كما نتطلع إلى الاستماع إلى آراء بنغلاديش وميانمار، وهما البلدان المعنيان بشكل مباشر بالمناقشة التي نجريها اليوم. من المؤكد أننا ندرك، كما قال ممثلا السويد وإيطاليا من قبل، الطابع المعقد للتحديات في ولاية راخين، التي نرى أنه لا يمكن التصدي لها إلا من خلال اتباع نهج شامل يجمع بين الشواغل السياسية والإنمائية والأمنية والإنسانية.

وفي هذا الصدد، نشجع حكومة ميانمار على معالجة الأسباب الجذرية للعنف. ونود أن نشدد على ضرورة التصدي لجميع أشكال الخطاب الذي يحض على الكراهية ويغذي العنف، ونشدد على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لنزع فتيل التوترات بين الطوائف وحماية حقوق جميع المجتمعات المحلية. وبطبيعة الحال، لا يمكن تبرير أي عمل من أعمال العنف المفرط، بغض النظر عن دوافعه. ولذلك، نعتبر الهجوم الأولي الذي نفذه جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، مؤسفا ولا معنى له. والأمين العام محق في التنديد به. ونعتقد أنه لم يؤد سوى إلى تفاقم المأساة الإنسانية، ولم يساعد في تخفيفها. وستحدد طريقة التعامل مع هذا المأساة منذ البداية، مدى سرعة حصول المتضررين على الإغاثة المستدامة من خلال معالجة الأسباب الجذرية، أو مدى تزايد تعقيد الحالة، مع تفاقم الحالة الإنسانية، دون وجود نهاية في الأفق للمعاناة الإنسانية.

إن حكومة بنغلاديش تخبرنا بالفعل، بأن الحالة قد أضحت خطيرة وذات آثار بعيدة المدى على السلم والأمن الإقليميين. إننا نرحب باقتراح الأمين العام الداعي إلى معالجة الحالة المأساوية باعتبارها مسألة ذات أولوية عالية. وهناك في الواقع حاجة ملحة إلى إنهاء العملية العسكرية. إن تعاون حكومة ميانمار بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق، هو أمر بالغ الأهمية للوصول إلى من هم بحاجة إلى مساعدة عاجلة.

والجهود التي بذلتها حكومة بنغلاديش ووكالات الأمم المتحدة للتعامل مع تدفقات اللاجئين هي جهود جديرة بالثناء. وهنا، نود أن نشدد على مسألة واحدة بالغة الأهمية، تتجلى في ضرورة القيام بما يجب علينا لكفالة مستوى مقبول من الثقة المتبادلة بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. ولا ينبغي أبدا إغفال دور الدبلوماسية، بما في ذلك قيام الأمين العام بدور أكبر. ونعتقد أن تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية سيسهم في إزالة العقبات القائمة منذ أمد طويل والتي تعترض تحقيق السلام والتنمية في ولاية راخين.

وفي هذا الصدد، نثني على الخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة ميانمار لإنشاء لجنة وزارية من أجل ضمان التنفيذ الفعال لتوصيات اللجنة. ونشدد على أنه من الضروري تماما العمل بشكل وثيق مع حكومة ميانمار في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع الدائر في ولاية راخين. ويكتسي التعاون مع بنغلاديش وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أهمية حيوية أيضا في معالجة مسألة اللاجئين وآثارها الأوسع نطاقا على السلم والاستقرار الإقليميين.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد تون.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن العنف والاضطرابات التي اجتاحت مؤخرا ولاية راخين في ميانمار، وما لذلك من آثار على الحالة الإنسانية. لقد استمعت بعناية إلى البيانات التي أدلى بها الأمين العام وممثلو الدول الأعضاء في المجلس.

وثمة قاسم مشترك لجميع التعليقات يتمثل في أن ”شيئا قد فسد في ولاية راخين“. ولم تؤد التقارير الواردة في وسائط الإعلام بأن حملة ترهيب قد بدأت في ولاية راخين الشمالية وأن جرائم يعجز عنها الوصف قد ارتكبت ضد الأبرياء إلا إلى زيادة قلق المجتمع الدولي. وفي حين أن هذه التقارير قد تبدو للوهلة الأولى معقولة للمراقب العادي، إلا أن المراقبين الخبراء ذوي المعرفة بتاريخ راخين وميانمار والعلم بالأساليب الدعائية للإرهابيين سيرون هذه التعليقات على حقيقتها، وهي أنها روايات ذاتية ومشحونة بالعواطف. غير أننا نتفهم قلق المجتمع الدولي ونحيط به علما بشكل جدي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإطلاع المجلس على الوضع السائد على أرض الواقع وعلى جهودنا الرامية إلى إنهاء العنف، ومساعدة جميع المدنيين الأبرياء المتضررين من الاضطرابات، والخطط الرامية إلى إيجاد حل دائم للتحديات الجسام التي نواجهها.

أولا، نحن ندرك أن هناك حالة خطيرة لا بد من معالجتها. ولكن علينا أيضا أن ندرك أن الجولة الأخيرة من العنف مردها إلى الهجمات التي نفذها ما يسمى إرهابيو جيش إنقاذ روهينغيا أراكان.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء معاناة ومحنة جميع المجتمعات المحلية المتضررة، راخين والمسلمين ودينغنيت ومرو وتيت ومرامغي والهندوس. إنهم جميعا ضحايا لأعمال العنف والإرهاب.

ويشكل الإرهاب أحد أخطر التهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين، ولا مكان له في عالمنا المتحضر. أنا متأكد من أن الأعضاء سيتفقون معي عندما أقول إنه لا يمكننا التغاضي عن الإرهاب أيا كان شكله أو مظهره. لقد أدانت حكومة ميانمار بشدة أعمال الإرهاب التي ارتكبها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان في ولاية راخين الشمالية. وعبرت أعلى منظمة إسلامية في ميانمار، وهي المنظمة الدينية الإسلامية لمجمل ميانمار، فضلا عن فريق الحوار بين الأديان في ميانمار، عن تضامنهما مع الحكومة، وأصدرا بيانات تدين الأعمال الإرهابية التي يرتكبها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان. وشددا على أنه لا يمكن لأي دين التسامح مع أعمال العنف التي تؤدي إلى خسائر في الأرواح أو الممتلكات. وأعربا عن تأييدهما للجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة الحالة في راخين ومساعيها الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية والسلام في جميع أرجاء البلد.

وفي هذا الصدد، نرحب بالبيانات التي أدلى بها الأمين العام والعديد من الممثلين الآخرين حول هذه الطاولة والتي تدين أعمال الإرهاب. وستعمل الحكومة على ضمان ألا تلهينا مكافحة الإرهاب عن التزامنا بإحلال السلام والوئام والتنمية في ولاية راخين. وهي تسعى جاهدة إلى استعادة الأوضاع الطبيعية. ولم تحصل أي اشتباكات مسلحة أو عمليات تطهير منذ ٥ أيلول/سبتمبر.

ثانيا، أود أن أؤكد حقيقة أنه لا يوجد تطهير عرقي أو إبادة جماعية في ميانمار. إن التطهير العرقي والإبادة الجماعية اتهامان خطيران لا ينبغي توجيههما باستخفاف. سيكون تعليقا مؤسفا في عصرنا إن نحن سمحنا للعواطف بأن تغشى وجهات نظرنا، وتجعلنا نقول بأن ما يجري في ولاية راخين هو تطهير عرقي بدون القيام أولا بمراجعة قانونية وإجراء تحقيق قضائي. ويمكنني أن أؤكد للمجلس بأن قادة ميانمار، الذين طالما كافحوا من أجل الحرية وحقوق الإنسان، لن يتبنون أبدا سياسة الإبادة الجماعية

أو التطهير العرقي، وبأن الحكومة سوف تبذل كل ما في وسعها لمنع ذلك.

وكما أشارت إلى ذلك بوضوح مستشارة الدولة، أونغ سان سو كي، في خطابها أمام السلك الدبلوماسي في نايبيتاو في ١٩ أيلول/سبتمبر، فإننا ندين جميع انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف. ونحن ملتزمون باستعادة السلام والاستقرار وسيادة القانون في جميع أنحاء البلد. وصدرت التعليمات لقوات الأمن بالالتزام الصارم بمدونة قواعد السلوك عند الاضطلاع بالعمليات الأمنية، وممارسة ضبط النفس الواجب واتخاذ جميع التدابير الرامية إلى تفادي حدوث أضرار تبعية وإلحاق الضرر بالمدنيين الأبرياء.

إن ميانمار هي أحد أكثر البلدان تنوعا عرقيا في العالم. فهي موطن ١٣٥ مجموعة إثنية معترف بها رسميا، لكل منها ثقافتها المتميزة، بما في ذلك مجموعة متنوعة من الأديان البوذية والإسلام والمسيحية والهندوسية.

لقد ظلت المجموعات الدينية تعيش في وئام طوال تاريخنا. والحالة التي نواجهها اليوم هي نتيجة للإرهاب وليست على أساس ديني. وتجدر الإشارة إلى أن المسلمين ليسوا أقلية في ولاية راخين الشمالية. فهم يشكلون ٩٥ في المائة من مجموع السكان هناك. وما هو غير معروف جيدا هو أن الغالبية العظمى من المسلمين لم يهجروا ديارهم. وعلى الرغم من حدوث هجرة جماعية، فإن ٥٠ في المائة من قرى المسلمين في ولاية راخين الشمالية ما زالت على حالها وتعيش في سلام مع جيرانها، سواء كانوا من الهندوس أو البوذيين.

وسيقوم ممثلون عن السلك الدبلوماسي في يانغون، ترافقهم وسائط الإعلام، بزيارة إلى ولاية راخين الشمالية يوم الاثنين. وستتاح لهم الفرصة لمشاهدة الحالة على الأرض بشكل مباشر. ويسعدني أن أشير إلى أن حكومة ميانمار قد وجهت دعوة إلى الأمين العام ووكيل الأمين العام لزيارة ميانمار. ونأمل أن نرحب بهما في المستقبل القريب لتعزيز التعاون بين ميانمار والأمم المتحدة.

ثالثا، تدرك حكومة ميانمار إدراكا تاما مسؤوليتها الرئيسية عن معالجة الحالة الإنسانية. وقد دأبنا على تقديم المساعدة إلى جميع الأشخاص المشردين من دون تمييز. إننا نتعاون مع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والبلدان المانحة، وكلهم ممثلين في هذه القاعة، على الإسراع بتقديم المساعدة وفقا للمبادئ الإنسانية. وقد وافق مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على العمل معنا من أجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع الأشخاص المشردين.

رابعا، يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن آلاف الأشخاص قد عبروا إلى بنغلاديش. ونود أن نفهم الأسباب الحقيقية للهجرة الجماعية. سنتحدث إلى الذين فروا، وإلى الذين اختاروا البقاء في قراهم. إن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين فروا فعلوا ذلك بدافع الخوف. فقد زرع الإرهابيون الخوف في قلوبهم. وقد غادر بضع مئات من القرويين المسلمين ديارهم في الآونة الأخيرة، متجهين نحو الحدود، على الرغم من جهود السلطات الإقليمية لإقناعهم بالعودة إلى قراهم. وقد عبر القرويون عن شواغلهم بشأن توافر المساعدة الإنسانية بطريقة مستدامة، وكذلك عن مخاوف من أن يصبحوا أقلية في ديارهم.

لقد نما إلى علمنا أن القرويين تعرضوا للتهديد عبر الهواتف وأن أبناء جلدتهم المقيمين بالفعل في بنغلاديش قد أقنعوهم باللحاق بهم. وعلاوة على ذلك، ما زال القرويون يخشون انتقام جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، بعد الكشف عن أن عددا كبيرا من القرويين الهندوس قد تعرضوا لمذبحة ودفنوا في مقابر جماعية. وقد أكدت السلطات للقرويين أنها ستوفر لهم المساعدة والأمن. غير أن البعض اختار العبور إلى بنغلاديش.

لقد تزايدت المطالبات بإعادة اللاجئين الذين فروا من ميانمار إلى بنغلاديش. وأود أن أؤكد هنا أن ميانمار مستعدة للشروع في عملية التحقق في أي وقت. إن بنغلاديش وميانمار

بلدان جاران، وقد انخرط بلدانا بالفعل في عملية إعادة إلى الوطن في العام ١٩٩٣.

إننا نعمل على تعزيز العلاقات مع بنغلاديش. لقد التقيت وزير خارجية بنغلاديش هنا في نيويورك الأسبوع الماضي، وسيزور وزير مكتب مستشارة الدولة دكا في عطلة نهاية هذا الأسبوع من أجل مواصلة مناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك وإيجاد السبل والوسائل للمضي قدما فيما يتعلق بالحالة على حدودنا. كما وجهنا الدعوة إلى وزير الداخلية في بنغلاديش. وسنرحب به في أي وقت يستطيع أن يأتي فيه إلى ميانمار ونأمل المضي قدما في تعاوننا بشأن مسائل أمن الحدود. إن رغبتنا المعلنة في مناقشة مسألة الإعادة إلى الوطن تفند التقارير بأن هناك سياسة تطهير عرقي من جانبنا.

لقد ورثت الحكومة الجديدة في ميانمار وضعا صعبا في ولاية راخين وتعين عليها التعامل مع نتائج أعمال جهات فاعلة أخرى. إن الأزمة الراهنة هي نتيجة لأعمال الإرهاب التي يرتكبها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان. ولمعالجة هذا الوضع، أطلقت الحكومة عددا من المبادرات بما في ذلك اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، برئاسة السيد كوفي عنان. وتمثل توصيات اللجنة خريطة طريق قابلة للتطبيق للمضي قدما، وقد تبنيناها. وقد تم بالفعل تشكيل لجنة لتنفيذ التوصيات والعمل جار في ذلك. وقد تم بالفعل عقد اجتماعين. ويجب علينا أن نمنح هذه اللجنة الوقت والمجال للمضي قدما.

ويتحتم على المجتمع الدولي، في هذا المنعطف الحاسم في حياة ديمقراطيتنا الفتية، التكاتف معنا لضمان أن تضرب الديمقراطية بجذورها وسننجح في الاضطلاع بمسؤوليتنا عن إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية في ولاية راخين وفي جميع أنحاء ميانمار. فهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا أن نحل به المعضلة في راخين. ويجب على مجلس الأمن أن يمتنع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تفاقم من الوضع هناك بدلا من تخفيف حدته. إن بوسعه فعل ذلك، ويجب ألا يفعل أقل منه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لنا للكلام. ونثني على الأمين العام لما يوليه من اهتمام متواصل بهذه المسألة.

لقد دخل ما يقرب من نصف مليون شخص بنغلاديش منذ ٢٥ آب/أغسطس، وفقا للأمم المتحدة، هربا من أعمال العنف في ولاية راخين الشمالية. وقد وفرت بنغلاديش المأوى لهؤلاء المكروبين الروهينغيا، وأغلبهم من النساء والأطفال. وقد وقفت رئيسة وزرائنا، الشيخة حسينة، شخصيا إلى جانب أكثر أقلية تعرضا للاضطهاد في العالم.

إننا نقدم لهؤلاء المشردين قسرا من مواطني ميانمار المساعدة الإنسانية الأساسية والطارئة. وقد هب المجتمع الدولي لتقديم العون بروح تقاسم المسؤولية، على الرغم من أن الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء ذوي الصلة يواجهون ظروفا تتجاوز قدراتهم. وتقوم سلطات بلدنا كذلك بإجراء عمليات تسجيل بالاستدلال البيولوجي لجميع الذين وصلوا الشهر الماضي. وتستضيف بنغلاديش حاليا، مع هذا التدفق الجديد، أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ من الروهينغيا الذين شردوا قسرا من ميانمار. إن هذا وضع أقل ما يقال عنه أنه لا يمكن تحمله.

ولم يتوقف العنف في ولاية راخين الشمالية ولا نزوح الروهينغيا إلى بنغلاديش، على الرغم من الادعاءات بخلاف ذلك. فقد دخل ٢٠ ٠٠٠ آخرين إلى بنغلاديش الليلة الماضية وحدها. وأي شخص من بين الوافدين الجدد سيفصح عن الأسباب وراء استمرار هذا النزوح. فجميعهم يتحدثون عن استخدام الاغتصاب كسلاح لتخويف الأسر حتى تغادر. وتشير التقارير المتاحة إلى أنه تم حرق القرى الواحدة تلو الأخرى، ونهبت المنازل وتعرض الناس للمعاملة السيئة في ولاية

راخين. وتشهد تلك الفظائع بأن حكومة ميانمار تستخدم الحرائق المتعمدة لتفريغ ولاية راخين الشمالية من سكانها لكي تستولي على الأرض.

وقد اعتبر مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالفعل القتل العشوائي والتعذيب من قبل قوات أمن ميانمار – بمساعدة من جماعات أهلية تتصرف على أساس الانتماء الديني والإثني – مثالا نموذجيا للتطهير العرقي. وقد أكدت ذلك أيضا رئيسة وزرائنا في بيانها أمام الجمعية العامة (انظر A/72/PV.14) ربما تقع على مجلس الأمن مسؤولية النظر فيما إذا كانت العمليات العسكرية وما ترتب عليها من تطورات في ولاية راخين الشمالية تشير إلى أي تهديد للسلام أو خرق للسلام، وما يمكن القيام به من أجل استعادة السلام.

وفي الظروف الحالية، من الأهمية بمكان أن نكفل لمن بقي من المدنيين الروهينغيا في ولاية راخين الشمالية الحماية غير المشروطة من خلال إنشاء مناطق آمنة تديرها الأمم المتحدة داخل ميانمار. ويجب أن نكفل وصول ما يُقدمُ من مساعدات إنسانية إلى جميع الطوائف المتضررة، ولا سيما الروهينغيا. ويجب على ميانمار أن تكفل للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة كاملة وغير مقيدة.

وتمشيا مع التزامنا بسياستنا لعدم التسامح مطلقا مع الإرهاب والتطرف العنيف، فقد استنكرنا على نحو لا لبس فيه الهجمات المزعومة على قوات الأمن في ميانمار من جانب العناصر المتطرفة، وعرضنا مساعدة ميانمار على مكافحة الإرهاب من خلال الدوريات المنسقة والتفتيش المشترك، بل والعمليات المشتركة. ومن المؤسف أننا استمعنا، في ضوء عروضنا، إلى كبار القادة في ميانمار والمسؤولين من الكيانات التابعة للولايات يصفون المتطرفين المزعومين ب ”الإرهابيين البنغاليين“. وربما لا أحد سيصدق الدعاية المغرضة التي لا أساس لها التي تعتبر الروهينغيا مهاجرين غير قانونيين من بنغلاديش. وهذه الدعاية ليست مجرد إنكار صارخ للهوية الإثنية للروهينغيا، ولكنها أيضا إهانة للبنغاليين في جميع أنحاء العالم. ويجب أن تتوقف.

وتدعي ميانمار أن نصف عدد قرى المسلمين مهجورة، على الرغم من وجود نحو ٣٠ ٠٠٠ من أفراد القوات العسكرية وغيرها. كما تدعي ميانمار في خطابها الرسمي أن جماعة إرهابية معينة قد استجمعت قدرا كبيرا من القوة والقدرة لدرجة أنها تمكنت من تجنيد معظم الذكور من أفراد طائفة الروهينغيا في ولاية راخين الشمالية، واستخدام الأطفال والمدنيين كمقاتلين وكدروع بشرية. وهذه الحالة المتقلبة تشكل تهديدا أكبر للسلم والأمن الإقليميين، وبالتالي، ينبغي أن تكون شاغلا أمنيا رئيسيا بالنسبة للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

وبالمثل، فإن الخطابات القائلة إن المسلمين يقتتلون أو إن المسلمين يقتلون الهندوس ينبغي أن تُعتبرَ فشلا للدولة أو تملصا من مسؤوليتها الرئيسية عن حماية مدنييها. والادعاءات والادعاءات المضادة بشأن اقتراف مختلف أشكال الأعمال الوحشية، التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، يجب التحقيق فيها بشكل كامل من جانب بعثة لتقصي الحقائق يأذن بها مجلس الأمن.

كما ينبغي للمجلس أن يأخذ في الحسبان أن ميانمار قد نشرت، وفقا لما أفادت به التقارير، أكثر من فرقتين من القوات المسلحة في المناطق القريبة من حدودنا منذ الأسبوع الأول من آب/أغسطس. وقد شوهدت القوات على بعد ٢٠٠ متر من موقع خط الصفر، وتفيد التقارير بوضع الأسلحة الثقيلة والمدفعية في مناطق قريبة من حدودنا. وأفادت التقارير بوقوع ١٩ حادثا من حوادث انتهاك المجال الجوي لبنغلاديش قامت بها الطائرات العمودية والطائرات بدون طيار التابعة لميانمار، بما في ذلك آخرها أول أمس. ويقال أن الألغام المضادة للأفراد قد زرعت على طول الحدود لمنع الروهينغيا من العودة إلى ميانمار. وقد أدت حوادث إطلاق النار على صيادي الأسماك البنغلاديشيين إلى مقتل واحد منهم في وقت سابق من هذا الأسبوع.

ولا تزال بنغلاديش تمارس أقصى درجات ضبط النفس في مواجهة هذه الاستفزازات المتكررة والمتعمدة وغير المبررة. وبوصفنا دولة مسؤولة ومتجاوبة، فإننا سنواصل المضي قدما في السعي إلى حل سلمي ودائم لهذه الحالة التي طال أمدها من خلال الدبلوماسية والحوار والتعاون. وبناء على ذلك، قدم رئيس وزرائنا اقتراحا من خمس نقاط في الأسبوع الماضي أمام الجمعية العامة أيده إلى حد كبير الأمين العام وأعضاء المجلس في هذه الظهيرة. وعملا بتلك النقاط، ينبغي أن تكون الأولويات الفورية هي وقف جميع أشكال العنف وضمان الحماية والمساعدة الإنسانية للأشخاص المتضررين أو الضعاف في ولاية راخين.

وفي الوقت نفسه، تتطلع بنغلاديش إلى البدء فورا في العمل مع ميانمار والمجتمع الدولي للمساعدة على تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، وكفالة العودة الآمنة والطوعية والمستدامة لجميع من شردوا من ميانمار إلى أرضنا على مر السنين، بمن في ذلك الوافدون في الآونة الأخيرة.

وفي هذا الصدد، فإن سوابق الماضي، بما في ذلك ترتيب عام ١٩٩٢، يمكن استخدامها من خلال تكييفها مع الحقائق والتحديات والأولويات الراهنة. وفي ذلك الصدد، تفضل بنغلاديش إجراء تحقق مشترك بحضور مراقبين دوليين. ورعايا ميانمار الذين تم تشريدهم قسرا ينبغي أن يعودوا إلى مواطنهم الأصلية للعيش في سلام وأمن وكرامة. وكما ذكر رئيس وزرائنا في الجمعية العامة، ”إن جذور الأزمة توجد في ميانمار وحلها ينبغي إيجاده في ميانمار“ (A/72/PV.14). بيد أن بنغلاديش ما زالت ملتزمة بالعمل مع ميانمار والمجتمع الدولي من أجل إيجاد حل لهذه المسألة العالقة البالغة الأهمية.

ومن البديهي، بحكم الخبرة التي اكتسبناها من العقود الثلاثة الماضية، أن المسار الثنائي يفقد زخمه حالما يحول المجتمع الدولي اهتمامه إلى أماكن أخرى. ولذلك، فإننا نحث المجلس على الإبقاء على هذه المسألة في صدارة جدول أعماله والتأكد من بلوغنا مرحلة نهايتها المنطقية. كما ندعو أعضاء المجلس إلى إجراء بعثة ميدانية إلى بنغلاديش، وربما إلى ميانمار، لإعداد التقارير من عين المكان عن الأزمة الإنسانية المستفحلة.

وقبل أن أختتم بياني، لا بد لي، باسم حكومة وشعب بنغلاديش، أن أعرب عن تقديرنا العميق للدعم الذي قدمه لنا كل عضو من أعضاء المجلس بعد ظهر هذا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

بما أن هذه هي آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد إثيوبيا لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم، ولأمانة المجلس على الدعم الذي قدموه لنا.

وفي الواقع، لقد كان شهرا حافلا، حققنا فيه التوافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة ضمن نطاق صلاحياتنا. وما كنا نستطيع أن نحقق ذلك وحدنا أو بدون العمل الجاد والدعم والإسهامات الإيجابية لكل الوفود وممثلي الأمانة العامة وجميع موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين.

وإذ ننهي رئاستنا، أدرك أنني أتكلم باسم المجلس، إذ أتمنى لوفد فرنسا حظاً سعيداً في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.